



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية:
دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب بالتلاغمة

المشرف	اعداد الطالبين	
د. سفيان بولعراس	بوضياف محمد نوفل	1
	بن شاوي محمد	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. بوعظم منير
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. سفيان بولعراس
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. هولي رشيد

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:

إلى نبع العطاء وسر التوفيق ..والديّ الكريمين "صالح" و"غانية"، حفظهما الله
وجزاهما عني خير الجزاء.

إلى سندي وعزوتي ..إخوتي الأعزاء وكافة أفراد عائلتي الكريمة.
إلى الرفقة الطيبة ..كل من ساندني، وشجعني، ووقف إلى جانبي طيلة مسيرتي.
وإلى كل طامح ..يؤمن بأن الصبر والاجتهاد هما السبيل الأوحـد لبلوغ مرافئ
النجاح.

لكم جميعاً أهدي هذا العمل.. دمت لي نعم السند والرفيق.

محمد نوفل بوضياف

الإهداء

أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي .. إلى نفسي الطموحة التي واجهت الصعاب، وآمنت

بالحلم وصبرت حتى بلغت مرادها.

وإلى ضلعي الثابت، وسندي الأول والأخير، "والدي" الغاليان.

وإلى كافة أفراد عائلتي الكريمة،

ورفاق الدرب الذين تقاسمت معهم عناء المسيرة.

دمتم لي نعم السند والرفقة الطيبة.

محمد بن الشاوي محمد

شكر وتقدير

الحمد لله على التمام وحسن الختام

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ
" د. بولعراس سفيان " على تكريمه بالإشراف على

هذه المذكرة، وعلى جميع توجيهاته ونصائحه

كما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة،

وكل الأساتذة المرافقين لنا طيلة المشوار

الجامعي ونشكر كل من قدم لنا العون والمساعدة

من قريب أو من بعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تحليل واقع تطبيق الأنظمة الرقمية داخل الإدارة الجبائية وتقييم أثرها على فعالية الرقابة ودقة المعلومات المحاسبية.

ومن أجل تحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع دراسة ميدانية بالمركز الجواري للضرائب بالتلاغمة، باستخدام أداة المقابلة لجمع البيانات من موظفي المركز.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن الرقمنة ساهمت بشكل فعال في تحسين أداء الإدارة الجبائية من خلال تسهيل الإجراءات وتسريع معالجة البيانات، كما عززت فعالية الرقابة الجبائية وساهمت في الحد من التهرب الجبائي عبر تحسين القدرة على تتبع العمليات وكشف التناقضات. كما بينت النتائج أن التحول الرقمي أدى إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث الدقة والموثوقية وسرعة المعالجة، رغم وجود بعض التحديات المرتبطة بالبنية التحتية والتكوين.

الكلمات المفتاحية : الرقمنة؛ التهرب الجبائي؛ جودة المعلومات المحاسبية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of digitalization in reducing tax evasion and improving the quality of accounting information, by analyzing the reality of the implementation of digital systems within the tax administration and assessing their impact on the effectiveness of tax control and the accuracy of accounting information.

To achieve this objective, the study adopted the descriptive-analytical approach, along with a field study conducted at the Tax Center of Telaghma, using the interview as a data collection tool from the center's employees.

The study reached a set of findings, the most important of which is that digitalization has effectively contributed to improving the performance of the tax administration by facilitating procedures and accelerating data processing. It has also enhanced the effectiveness of tax control and helped reduce tax evasion by improving the ability to track transactions and detect inconsistencies. Furthermore, the results showed that digital transformation has improved the quality of accounting information in terms of accuracy, reliability, and processing speed, despite the existence of some challenges related to infrastructure and training.

Keywords: Digitalization; Tax Evasion; Quality of Accounting Information.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر و التقدير
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
11	تمهيد
12	1.1. ماهية الرقمنة
12	1.1.1. مفهوم الرقمنة وتطورها
15	2.1.1. الرقمنة في الإدارة الجبائية
18	3.1.1. أدوات الرقمنة
19	2.1. ماهية التهرب الضريبي
19	1.2.1. مفهوم التهرب الجبائي والتميز بينه وبين التجنب الضريبي
22	2.2.1. أسباب التهرب الجبائي
25	3.2.1. آثار التهرب الجبائي على الاقتصاد الوطني
27	3.1. جودة المعلومات المحاسبية
27	1.3.1. الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المحاسبية
33	2.3.1. تأثير الرقمنة على جودة المعلومات المحاسبية
39	4.1. العلاقة بين الرقمنة والتهرب الجبائي وجودة المعلومات المحاسبية
45	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	

فهرس المحتويات

45	تمهيد
46	1.2. بطاقة فنية حول المركز الجوي للضرائب بالتلاغمة
51	2.2. آليات التسجيل في البوابات الرقمية الجبائية
64	3.2. واقع رقمنة المركز الجوي للضرائب بالتلاغمة
64	1.3.2. تقديم عام لنظام التسيير الجبائي SGF
69	2.3.2. إحصاءات عامة حول تطور الرقمنة في المركز
73	3.3.2. نتائج المقابلة حول دور الرقمنة في الحد من التهرب
81	خلاصة الفصل
83	الخاتمة
88	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
68	إحصائيات طلبات الترقيم الجبائي (NIF) وسجلات نظام التسيير الجبائي (SGF)	01

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	المحاسبة كنظام للمعلومات	الشكل رقم 01
47	الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب بالتلاغمة	الشكل رقم 02
52	بوابة الترقيم الجبائي	الشكل رقم 03
53	تقديم طلب رقم التعريف الجبائي الخاص بالشخص الطبيعي	الشكل رقم 04
54	استكمال بيانات هوية ونشاط مقدم الطلب	الشكل رقم 05
55	متابعة طلب رقم التعريف الجبائي	الشكل رقم 06
56	إنشاء حساب عبر بوابة مساهمتك	الشكل رقم 07
56	إدخال رقم التعريف الجبائي NIF	الشكل رقم 08
56	ملء استمارة مساهمتك	الشكل رقم 09
57	بوابة الإجراءات عن بعد	الشكل رقم 10
58	تسجيل الدخول في بوابة مساهمتك	الشكل رقم 11
59	قائمة التصفح	الشكل رقم 12
60	استمارة الاكتتاب في جبايتك	الشكل رقم 13
61	واجهة بوابة جبايتك	الشكل رقم 14
62	واجهة بوابة جبايتك بعد إدخال الرمز المستخدم والرقم السري	الشكل رقم 15
63	قائمة الولوج لنظام التسيير الجبائي SGF	الشكل رقم 16
64	واجهة SGF الخاصة بالشخص المعنوي	الشكل رقم 17
65	واجهة SGF الخاصة بالشخص الطبيعي	الشكل رقم 18
69	شكل بياني يوضح عدد المسجلين في نظامي NIF و SGF	الشكل رقم 19

المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات متسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمر الذي أدى إلى بروز الرقمنة كأحد أهم الأساليب الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات والإدارات العمومية لتحسين أدائها وتطوير خدماتها. وقد أصبح الاعتماد على الأنظمة الرقمية ضرورة حتمية لمواكبة التغيرات الحديثة، خاصة في القطاعات الحساسة التي تتطلب السرعة والدقة والشفافية في معالجة المعلومات.

وتُعد الإدارة الجبائية من بين أكثر الإدارات التي تأثرت بهذا التحول، نظرًا للدور المهم الذي تلعبه الضرائب في تمويل الخزينة العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية. غير أن هذه الإدارة تواجه العديد من الصعوبات، من أبرزها ظاهرة التهرب الجبائي التي تؤثر بشكل مباشر على الموارد المالية للدولة، كما تؤدي إلى ضعف فعالية النظام الجبائي وخلق اختلالات في المعاملات المالية والمحاسبية.

وفي ظل هذه التحديات، برزت الرقمنة الجبائية كحل حديث يهدف إلى عصنة الإدارة الجبائية وتحسين أدائها، من خلال الاعتماد على الأنظمة المعلوماتية والتطبيقات الرقمية في مختلف العمليات المتعلقة بالتصريح والتحصيل والرقابة الجبائية. فاعتماد الوسائل الرقمية لا يقتصر فقط على تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليل الوقت والجهد، بل يمتد أيضًا إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، باعتبارها عنصرًا أساسيًا في اتخاذ القرارات وتفعيل الرقابة الجبائية.

وتكتسي جودة المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة داخل الإدارة الجبائية، لأنها ترتبط بمدى دقة ووضوح وموثوقية المعلومات المالية المتداولة. فكلما كانت المعلومات المحاسبية دقيقة ومنظمة وخالية من الأخطاء، ساعد ذلك على كشف التجاوزات والتقليل من فرص التهرب الضريبي. وفي هذا الإطار، ساهمت الرقمنة في تحسين معالجة البيانات المحاسبية من خلال التقليل من الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية، وتسريع تداول المعلومات، وتوفير بيانات آنية أكثر دقة وشفافية، مما يعزز الثقة في المعلومات المحاسبية ويساعد الإدارة الجبائية على أداء مهامها بكفاءة أكبر.

ومن أجل تجسيد هذا التوجه، عملت المديرية العامة للضرائب في الجزائر على إدخال الرقمنة في مختلف مصالحها، من خلال تطوير الأنظمة المعلوماتية وإطلاق منصات رقمية حديثة، مثل "جبايتك" و"مساهمتك"، بهدف تسهيل التعامل مع المكلفين بالضريبة، وتحسين عملية التحصيل الجبائي، والحد من مظاهر التهرب الضريبي، إضافة إلى الرفع من جودة المعلومات المحاسبية ودقتها.

إشكالية الدراسة

انطلاقاً من أهمية الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية وتحسين فعالية الرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية، تطرح الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى مساهمة الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بالمركز الجوّاري للضرائب بالتلازمة؟

الأسئلة الفرعية

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية، تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل فيما يلي:

1. كيف تساهم الرقمنة في تطوير وتحسين أداء الإدارة الجبائية؟
2. ما مدى فعالية الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي؟
3. كيف تؤثر الرقمنة على جودة المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية؟
4. ما هي أهم الآليات الرقمية المعتمدة بالمركز الجوّاري للضرائب بالتلازمة للحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

فرضيات الدراسة

استناداً إلى إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية المطروحة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

1. تساهم الرقمنة داخل الإدارة الجبائية في تحسين أدائها من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتسريع معالجة البيانات والمعلومات الجبائية.
2. تؤدي الرقمنة إلى رفع فعالية الرقابة الجبائية، مما يساهم في الحد من حالات التهرب الجبائي من خلال تعزيز القدرة على التتبع والكشف عن التناقضات في التصريحات الجبائية.
3. تؤثر الرقمنة إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحسين دقتها وموثوقيتها وسرعة الحصول عليها ومعالجتها.
4. يساهم اعتماد الإدارة الجبائية بالمركز الجوّاري للضرائب بالتلازمة على الأنظمة والتطبيقات الرقمية في تحسين التسيير الجبائي وتعزيز فعالية الرقابة الجبائية، بما ينعكس على الحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية وتحسين أدائها، باعتبارها من أهم الأساليب الحديثة المعتمدة في تسيير مختلف العمليات الجبائية. كما تسعى الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الرقمنة والحد من ظاهرة التهرب الجبائي، من خلال تعزيز الرقابة الجبائية وتحسين فعالية التحصيل الضريبي. وتكمن أهميتها أيضاً في إبراز أثر الرقمنة على جودة المعلومات المحاسبية، من حيث تحسين دقتها وموثوقيتها وتقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية، بما يساهم في دعم فعالية اتخاذ القرار داخل الإدارة الجبائية. إضافة إلى ذلك، تساهم هذه الدراسة في إثراء الجانب المعرفي المتعلق بالتحول الرقمي في الإدارة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية.

الأهمية العملية

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تناولها لواقع الرقمنة داخل المركز الجواري للضرائب بالتلازمة، بهدف التعرف على مدى مساهمة الأنظمة والتطبيقات الرقمية في تحسين الأداء الجبائي والرفع من جودة المعلومات المحاسبية. كما تساعد الدراسة في تقييم دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي، عبر تسهيل الإجراءات الجبائية وتعزيز الرقابة وتقليل فرص التلاعب والاحتيال، بما يساهم في تحسين عملية التحصيل الضريبي ودعم موارد الدولة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى فهم دور الرقمنة في تحسين عمل الإدارة الجبائية، من خلال دراسة حالة المركز الجواري للضرائب بالتلازمة، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

- إبراز كيف تساعد الرقمنة في تحسين أداء الإدارة الجبائية وجعل عملها أكثر كفاءة وفعالية.
- توضيح دور الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية والحد من حالات التهرب الضريبي.
- بيان تأثير التحول الرقمي على جودة المعلومات المحاسبية من حيث الدقة والموثوقية وسهولة المعالجة.
- التعرف على أهم الوسائل والتطبيقات الرقمية المستخدمة في المركز الجواري للضرائب بالتلازمة، ودورها في تحسين التحصيل الجبائي وجودة المعلومات ومكافحة التهرب الضريبي.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات، وذلك من خلال الإحاطة بالجانب النظري للدراسة عبر استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالرقمنة، الإدارة الجبائية، التهرب الجبائي، وجودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى تحليل العلاقة بين الرقمنة من جهة، والحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة من خلال إجراء دراسة ميدانية بالمركز الجوّاري للضرائب بالتلازمة، وذلك بالاستعانة بأداة المقابلة مع عدد من موظفي المركز، بهدف جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بواقع تطبيق الرقمنة داخل المركز، والتعرف على دورها في الحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى تقييم مدى فعالية الأنظمة والتطبيقات الرقمية المعتمدة في تحسين الأداء الجبائي.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تتناول هذه الدراسة رقمنة النظام الجبائي وانعكاساتها على ظاهرة التهرب الجبائي، إضافة إلى دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية.
- **الحدود الزمنية:** تم إنجاز هذه الدراسة خلال سنة 2026، وذلك في إطار تربص ميداني استمر لمدة ثلاثة أشهر.
- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على مستوى المركز الجوّاري للضرائب بالتلازمة.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع بناءً على مجموعة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية، يمكن توضيحها في الآتي:

أسباب ذاتية

- الاهتمام بموضوع الجبائية بصفة عامة، ورقمنة الإدارة الجبائية بصفة خاصة، والرغبة في التعمق في هذا المجال والتعرف على مستجداته.
- ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص الأكاديمي "المحاسبة المالية"، مما يعزز الرغبة في توظيف المعارف المكتسبة عملياً.

أسباب موضوعية

- التحولات الكبيرة التي عرفتتها الإدارة الجبائية في السنوات الأخيرة في مجال الرقمنة، وما نتج عنها من تغيير في أساليب التسيير والرقابة.
- تزايد اهتمام الدراسات الأكاديمية بموضوع التحول الرقمي في الإدارة الجبائية.

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي اعترضت إنجاز هذه الدراسة الآتي:

- شكّل عامل الوقت أحد أبرز الصعوبات التي واجهت إنجاز هذه المذكرة، مما استدعى العمل تحت ضغط كبير وضمن فترة زمنية محدودة لضمان إتمامها بأفضل صورة ممكنة، مع الحرص على المحافظة على جودة الدراسة وتحقيق أهدافها العلمية.
- صعوبة إجراء بعض المقابلات مع الموظفين، نظراً لضغط العمل المفروض عليهم وانشغالهم المستمر.
- صعوبة الحصول على الوثائق الكافية اللازمة لإجراء الدراسة، بسبب اعتبار الإدارة الجبائية لهذا النوع من المعلومات ذا طابع خاص وحساس، مما يحدّ من إمكانية الاطلاع عليها بشكل كامل.

الدراسات السابقة

يُعدّ الاطلاع على الدراسات السابقة خطوة أساسية في البحث العلمي، لما يساهم به في التعرف على الجهود العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة وإبراز الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها. وعليه، سيتم عرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة من خلال تقسيمها إلى دراسات باللغة العربية وأخرى باللغات الأجنبية.

أ- الدراسات باللغة العربية

- دراسة مليكاوي مولود (2015) بعنوان: الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي - دراسة تحليلية تقييمية: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإشكالات التي يطرحها مفهوم الإنفاق الضريبي كأداة من أدوات السياسة الضريبية، وعلاقته بظاهرة التهرب الضريبي، إضافة إلى دراسة أهم مظاهر التهرب المرتبطة بهذا النوع من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، وكذا الإجراءات المتخذة للحد منه. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن بعض الأعوان الاقتصاديين يستغلون سياسات الإنفاق الضريبي كإعفاءات والتخفيضات كوسيلة للتهرب الضريبي، نتيجة ضعف الرقابة القبلية والبعدية، واستخدام أساليب احتيالية للاستفادة من هذه الامتيازات. كما أوصت بضرورة اعتماد منهج علمي دقيق في منح الإعفاءات الضريبية لضمان استفادة المستثمرين الحقيقيين فقط، مع تعزيز الشفافية في تقدير حجم الإنفاق الضريبي وإدراجه ضمن الميزانية، وسن تشريعات تحد من إساءة استخدامه لأغراض التهرب والغش الضريبي.

- دراسة لواج منير ولواج عبد الرحيم (2020) بعنوان: تقييم فعالية التحقيق المصوب في المحاسبة في مكافحة التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل (2018-2010) : هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم التهرب الضريبي والتحقيق المصوب في المحاسبة، مع تقييم مدى فعالية هذا الأخير في الحد من الظاهرة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت إلى أن

عمليات التحقيق المصوب المنجزة على مستوى مديرية الضرائب لولاية جيجل لم تكن بالفعالية المطلوبة في مكافحة التهرب الضريبي، وأوصت بضرورة تعزيز الوعي الجبائي وتحسين آليات الرقابة.

• **دراسة حميدوش علي وبوزيدة حميد (2020) بعنوان: اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة:**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العوائد الاقتصادية والمادية والاجتماعية للرقمنة على المؤسسات والأفراد والدول، من خلال تجارب مختلفة في أمريكا وآسيا وأوروبا. واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن التطور الاقتصادي الحالي يعتمد بشكل أساسي على توظيف الرقمنة في مختلف الأنشطة، كما أوصت بضرورة تعزيز الجهود في الدول العربية للاستفادة من مزايا الرقمنة وتوسيع استخدامها في مختلف المجالات.

• **دراسة بورنيسة عبد النور وحيمران محمد (2021) بعنوان: تعقيدات النظام الضريبي وأثرها على التهرب**

الضريبي - دراسة حالة الجزائر: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مكامن التعقيد في النظام الضريبي الجزائري وعلاقته بالتهرب الضريبي من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين. وقد اعتمدت على المنهج الكمي لقياس العلاقة بين المتغيرين. وتوصلت إلى أن تعقيد النظام الضريبي، سواء من حيث التشريع أو الامتثال، يساهم بشكل مباشر في تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي، إضافة إلى تأثير الأوضاع الاقتصادية. كما أوصت بضرورة تبسيط القوانين الضريبية، وتطوير نظام أكثر مرونة واستقراراً، مع ضرورة مواكبة الرقمنة في الإدارة الضريبية وتحفيز الأعوان على تحسين الأداء.

• **دراسة ايمان لعماري (2017) بعنوان: دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية**

في تفعيل الرقابة الداخلية: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق في تفعيل الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية، من خلال تحليل آراء الباحثين حول إجراءات وبرامج التدقيق الإلكترونية وأثرها على فعالية الرقابة الداخلية. كما سعت الدراسة إلى دراسة بيئة المعالجة الإلكترونية للبيانات في الجزائر ومتطلبات تحسين الرقابة الداخلية وإجراءات التدقيق في هذا السياق. وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث وُجّه إلى عينة من مجتمع البحث بهدف استقصاء آرائهم حول مختلف جوانب التدقيق في البيئة الإلكترونية، وتحليل إجاباتهم باستخدام أسلوب وصفي يساعد على فهم تأثير إجراءات وبرامج التدقيق على فعالية الرقابة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التدقيق في بيئة البيانات الإلكترونية يتطلب تغييرات جوهرية في نظم التشغيل والبرامج والأجهزة الإلكترونية، وكذلك في بيئة الرقابة الداخلية وسلوك المدقق، إضافة إلى إعادة

النظر في طبيعة أدلة الإثبات وإجراءات التدقيق الداخلي والخارجي لضمان إفصاح إلكتروني أكثر شمولية وموثوقية.

• دراسة بن قطيب والسعيد قاسمي (2016) بعنوان: التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات وأثره على جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية بولاية تيارت: اهتمت هذه الدراسة بالبحث في العلاقة بين التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات كمتغير مستقل ومتغير جودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع، ولتجسيد ذلك تم تصميم استبيان وزع على عينة الدراسة البالغ عددها 30 عينة في ولاية تيارت، وتم من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم المقاربات الحديثة التي تمكن التدقيق من تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وجود دور لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التدقيق والتي تؤثر إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التدقيق ومخاطر التكنولوجيا التي تمثل تهديداً حقيقياً، يجب إيجاد السبل الكفيلة للتصدي لها حتى يؤدي التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات دوره الحقيقي وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

• دراسة بخالد عائشة وقموش هيناز (2025) بعنوان: دور نظام المعلومات الجبائي "جبائتك" في الحد من التهرب الضريبي - دراسة حالة غرداية: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام المعلومات الجبائي "جبائتك" في مكافحة التهرب الضريبي داخل الإدارة الجبائية. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة مع إجراء مقابلات مع موظفين مختصين، حيث تم التوصل إلى أن هذا النظام يساهم في تسهيل إيداع التصريحات ودفع الضرائب، مما يقلل من الفوضى ويعزز فعالية العمل الجبائي.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية

• دراسة Yamen, Ahmed, Ali Coskun, and Hounaida Mersni (2023) بعنوان: Digitalization and tax evasion: the moderation effect of corruption تتناولت هذه الدراسة أثر الرقمنة على التهرب الضريبي، مع اختبار دور الفساد كمتغير معدل في هذه العلاقة. وقد اعتمدت على بيانات من 133 دولة، باستخدام مؤشر الرقمنة الصادر عن البنك الدولي، والاقتصاد غير الرسمي كمؤشر بديل للتهرب الضريبي. وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة والتهرب الضريبي، ما يعني أن زيادة مستوى الرقمنة يؤدي إلى تقليل التهرب الضريبي، خاصة في الدول ذات معدلات الفساد المنخفضة. كما أكدت الدراسة أن الاستثمار في التكنولوجيا يساهم في تحسين الإيرادات الضريبية وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد الحكومية.

دراسة (Kitsios, Emmanouil, João Tovar Jalles, and Geneviève Verdier (2023)

بمعنوان Tax evasion from cross-border fraud: does digitalization make a

difference? : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيفية مساهمة التقنيات الرقمية في الحد من الاحتيال الضريبي عبر الحدود. وبناءً على بيانات تخص المعاملات التجارية داخل الاتحاد الأوروبي ومع باقي دول العالم، خلصت الدراسة إلى أن الاحتيال الضريبي عبر الحدود ظاهرة واسعة الانتشار، إلا أنه يمكن الحد منها بشكل كبير من خلال توظيف التقنيات الرقمية في الإجراءات الجمركية والضريبية. كما أشارت النتائج إلى أن تقليص الفجوة في الرقمنة إلى مستوى الدول الرائدة قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة قد تتجاوز 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية منخفضة الدخل.

الفجوة البحثية وإسهامات الدراسة الحالية

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، يتبين أن أغلبها ركّز بشكل منفصل على أحد متغيرات الدراسة؛ حيث اهتمت بعض الدراسات بظاهرة التهرب الجبائي وأسبابه وسبل مكافحته مثل دراسة مليكاوي مولود (2015) ودراسة بورنيسة وحيمران (2021)، في حين تناولت دراسات أخرى أثر الرقمنة في تحسين الأداء الجبائي أو مكافحة التهرب الضريبي على مستوى كلي أو دولي مثل دراسة Yamen et al. (2023) و. (Kitsios et al. (2023)

كما اهتمت مجموعة من الدراسات بمتغير جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التكنولوجيا أو الرقمنة في بيئة التدقيق، مثل دراسة بن قطيب والسعيد قاسمي (2016)، ودراسة لعماري (2017)، إلا أن هذه الدراسات ركزت غالبًا على جانب التدقيق أو الرقابة الداخلية دون الربط المباشر والشامل بين الرقمنة والتهرب الجبائي وجودة المعلومات المحاسبية في إطار واحد متكامل.

وبناءً على ذلك، تتمثل الفجوة البحثية في قلة الدراسات التي جمعت بين المتغيرات الثلاثة (الرقمنة، التهرب الجبائي، وجودة المعلومات المحاسبية) ضمن إطار تحليلي وتطبيقي واحد، خاصة على مستوى الإدارات الجبائية المحلية، مع غياب دراسات ميدانية معمقة داخل مراكز الضرائب على المستوى المحلي في البيئة الجزائرية.

وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتسد هذه الفجوة من خلال دراسة العلاقة بين الرقمنة والحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في آن واحد، مع التركيز على جانب تطبيقي ميداني داخل المركز الجوازي للضرائب بالتلازمة.

كما تتمثل الإضافة العلمية للدراسة الحالية في ما يلي:

- الربط بين الرقمنة والتهرب الجبائي وجودة المعلومات المحاسبية ضمن نموذج تحليلي واحد.
- تقديم معالجة ميدانية على مستوى مؤسسة جبائية محلية (المركز الجواري للضرائب بالتلازمة).
- إبراز دور الأدوات الرقمية الجبائية في الواقع العملي وليس فقط على المستوى النظري أو الكلي.
- دعم النتائج النظرية بدراسة ميدانية تعتمد على المقابلة كأداة لجمع البيانات، مما يمنح الدراسة بعداً تطبيقياً أعمق.

هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مترابطين، يهدفان إلى تقديم معالجة شاملة ومنهجية لإشكالية الدراسة، من خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي.

حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، وقد تضمن مجموعة من العناصر الأساسية التي عالجت مختلف متغيرات الدراسة. إذ تم التطرق في البداية إلى ماهية الرقمنة من خلال تناول مفهوم الرقمنة وتطورها، مع إبراز الرقمنة في الإدارة الجبائية، إضافة إلى أهم أدواتها. كما تناول الفصل ذاته ماهية التهرب الجبائي من خلال التطرق إلى مفهومه، مع التمييز بينه وبين التجنب الضريبي، إلى جانب دراسة أهم أسباب التهرب الجبائي وآثاره على الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية، فقد تم عرض الإطار المفاهيمي لها، بالإضافة إلى تحليل تأثير الرقمنة على جودة المعلومات المحاسبية. كما خُتم هذا الفصل ببيان العلاقة بين الرقمنة والتهرب الجبائي وجودة المعلومات المحاسبية، باعتبارها الإطار التحليلي الذي تقوم عليه الدراسة.

أما الفصل الثاني، فقد خُصص للدراسة الميدانية على مستوى المركز الجواري للضرائب بالتلازمة، حيث تم إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع العملي بهدف تحليل مدى تجسيد الرقمنة داخل الإدارة الجبائية، ودورها في الحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بالاعتماد على المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات وتحليلها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يكتسي موضوع رقمنة الإدارة الجبائية أهمية كبيرة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث أصبحت الرقمنة من أهم الوسائل المعتمدة لتحسين الأداء الإداري والمالي، وتعزيز فعالية الرقابة الجبائية، وتوفير معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة. كما تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي من خلال تطوير أساليب المتابعة والرقابة وتسهيل معالجة المعلومات وتبادلها. وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، يهدف هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى ماهية الرقمنة، والتهرب الجبائي، وجودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى توضيح العلاقة بين الرقمنة والحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية. وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة عناصر رئيسية تتمثل فيما يلي:

- ماهية الرقمنة.
- ماهية التهرب الجبائي.
- جودة المعلومات المحاسبية.
- العلاقة بين الرقمنة والتهرب الجبائي وجودة المعلومات المحاسبية.

1.1. ماهية الرقمنة

1.1.1. مفهوم الرقمنة وتطورها

1.1.1.1. مفهوم الرقمنة

سننتظر في هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، حيث الفرع الأول يشمل مفهوم الرقمنة، أما الفرع الثاني نستعرض المفاهيم المشابهة لها، بينما الفرع الثالث يتناول تطور الرقمنة.

أولاً. تعريف الرقمنة:

تعتبر الرقمنة مصطلح حديث الاستعمال، وتعرف عموماً بأنها عملية تحويل البيانات من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي¹.

وتعرف أيضاً : أنها عملية تحويل الأشياء المادية إلى أشياء رقمية في الحاسوب، مثلاً مجموعة من النصوص المكتوبة والصور من الحالة الورقة العادية، إلى شكل رقمي يكون في شكل ملفات، بواسطة أدوات تكنولوجية كالماسح الضوئي².

أو هي عملية الكترونية راقية تمكن من تحويل الوثيقة ، مهما كان نوعها من طبيعتها الأصلية الجامدة من أجل فهرستها على شكل نصوص مرقمة³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن : **الرقمنة** هي عملية تحويل بطريقة الكترونية لمحتوى مادي ملموس (كتاب أو صورة مثلاً) إلى شكل مقروء بواسطة أجهزة متخصصة كالمبيوتر مثلاً.

ثانياً : المفاهيم المشابهة لمفهوم الرقمنة :

يتشابه مفهوم الرقمنة مع مفاهيم أخرى على سبيل المثال لا الحصر نجد (الإدارة الإلكترونية و الخدمات الرقمية وكذا التحول الرقمي) وهذا ما سنحاول تناوله فيما يلي:

أ. الإدارة الالكترونية و الرقمنة : تعتبر الإدارة الالكترونية من بين أهم المصطلحات الحديثة التي ارتبط ظهورها بالتطور التكنولوجي الذي شهده العالم وهي تعرف على أنها:" عملية تحويل الأعمال و الخدمات الإدارية بسرعة عالية دون استخدام الورق مما يساهم في تحقيق الفاعلية في تقديم الخدمات⁴ كذلك

¹ - ريمي ريفيل، الثورة الرقمية، ثورة ثقافية؟، ترجمة سعيد مبخوت، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018، ص 27.

² - صليحة حدوش، أثر رقمنة الإدارة المحلية في تحقيق الرضا لدى المواطن في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، البلدية: جامعة علي لونيس، كلية الحقوق و العلوم السياسية (2008-2021)

³ - كلثوم عطاب، مكي الدراجي، رقمنة الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة أنموذجاً، مجلة المجتهد القضائي، العدد 02 ، أكتوبر 2021 ، ص 1255 .

⁴ - مركمال علي، عصرنة الإدارة في الجزائر، مجلة آفاق العلوم، العدد 04، سنة 2021، ص 485.

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

تعرف على أنها التطبيق الإلكتروني للخدمات التي تؤدي إلى التواصل بين الحكومة والأعمال والقيام بالعمليات الداخلية إلكترونيا بغية تبسيط وتحسين وجه الإدارة المرتبطة بالمواطنين¹ .

فمن خلال التعارف السابقة نستطيع القول أن الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال التعاملات المختلفة تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيفها على الأفراد. وهنا تبرز العلاقة بين مفهوم الرقمنة و الإدارة الإلكترونية في أن كلاهما يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال الإدارة وتقليل الاستخدام الورقي للوثائق.

ب. التحول الرقمي والرقمنة : يعرف التحول الرقمي بأنه عملية تغيير في نمط عمل الإدارة أ و المؤسسة في عديد مصالحها، والانتقال من العمل التقليدي الكلاسيكي إلى العمل الرقمي، أي رقمنة المصالح يتشابه مصطلح الرقمنة مع التحول الرقمي، في حين يعتبر الكثير أنهما مصطلحين مترادفين، فالرقمنة هي فصل كل ما هو مادي وتحويله في شكل نسقي أ و ملف، أما التحول الرقمي هو نتيجة مباشرة للرقمنة،² بحيث يشمل تنسيق كل من الرقمنة مع المورد البشري ، وكذا الخطط المضبوطة للوصول إلى عملية التحول الرقمي.

ج. الإدارة الرقمية و الرقمنة : تعرف الإدارة الرقمية في أنها إستراتيجية إدارية تستخدم وسائل اتصال رقمية وتسعى إلى الاستفادة منها في تحقيق العمليات الإدارية بهدف الرفع من العمل الإداري³ . من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الإدارة الرقمية هي فلسفة إدارية تقوم على أساس تحديث العمل الإداري وفق تقنيات تكنولوجيا جديدة تهدف لتحقيق الأفضل بينما تبقى الرقمنة هي العنصر الأساسي في العملية .

د. الخدمات الرقمية و الرقمنة : يشير مصطلح الخدمات الرقمية إلى مجموعة الخدمات التي تقدم للأفراد وتستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة المعتمدة أساسا على شبكة الإنترنت مثل الخدمات المصرفية ومواقع التجارة الإلكترونية ويشترك المفهومين في أن كلاهما يتضمن تمثيل البيانات ومعالجتها بتنسيق ثنائي ويعتمدان على شبكة الإنترنت لتقديمها في حين يختلفان في طريقة تقديم الخدمة وكيفية توصيلها للأفراد وما يمكن قوله أن الرقمنة تتشابه إلى حد بعيد مع المصطلحات السالفة الذكر وتهدف إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية وتبسيط الإجراءات على الأفراد وتحسين جودة الخدمات المقدمة لديهم.

¹ -ورحلة سعيدة، الإدارة الإلكترونية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020 / 2021، ص 02.

² - <https://www.scrive.com/de/digitale-transformation>: الاطلاع على الموقع في 20 ماي 2026.

³ - موزي بنت مشرف بن صبر البعاوي، دور الإدارة الرقمية في تفعيل الاتصال الإداري لدى الإداريات في المرحلة الثانوية. بمدينة حائل، مجلة العلوم التربوية و النفسية، العدد 24، أكتوبر 2019، ص 06.

ثالثاً. أهمية الرقمنة: تكتسي الرقمنة أهمية كبيرة خصوصاً فيما تعلق بالأعمال الإدارية، ويتجلى ذلك من خلال أن:

- مساهمة الرقمنة في تطوير النشاط الإداري.
- دور الرقمنة في حفظ المستندات والسجلات والوثائق بطريقة آمنة، ما يسهل إمكانية استرجاعها والتقليل من خطر فقدانها.
- إتاحة المجال للوصول إلى المعلومة والملفات في ظرف وجيز ما يحقق السرعة في الإنجاز.
- مساهمتها في القضاء على الفساد الإداري وزيادة الشفافية¹.

2.1.1.1. تطور الرقمنة

يرجع تطور الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينيات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لإخفاء سجلات البطاقة الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، وكذا في الإعارة بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو تعرف بمجموعة السبع.

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الإنترنت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود، وجاءت بعد العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، من أهمها اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية لنازا التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفعالة في الولايات المتحدة الأمريكية.

لتنقل بعدها إلى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة مموريا، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية (وأكسفورد تاكست أرشيف) ومن المعهد (تولون) للأبحاث العلمية والمؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفكري لقطاعات نوعية وموضوعية ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية².

¹ - مذكور مليكة، التحديات الأخلاقية للرقمنة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، 2022، ص 159.

² - أحمد الكبيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 6

2.1.1. الرقمنة في الإدارة الجبائية

قامت السلطات العمومية في الجزائر بجهود ملموسة نحو تعزيز الإدارة الإلكترونية والتي تعني أنها منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة، وتحسين الخدمات العامة، خاصة في قطاع الضرائب، هذه الخطوة تعكس التزامها بتحقيق التقدم في العصرنة وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

1.2.1.1. تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

قبل التطرق إلى مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية نتطرق أولاً إلى تعريف الإدارة الجبائية:

أولاً. **تعريف الإدارة الجبائية:** تعرف الإدارة الجبائية؛ أنها فرع من فروع الإدارة المالية والتي بدورها جزء من الإدارة الحكومية، فهي عملية توجيه الجهود البشرية لتحقيق أهداف معينة وذلك بالاستعانة بالموارد المتاحة واستغلالها بالطرق المثلى لتحقيق هدف معين¹.

تُعرف كذلك بأنها: الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق وحماية حقوق الدولة والممولين على حد سواء، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الجبائية قصد تحسين كفاءة النظام الجبائي².

يقصد بالإدارة الجبائية السلطة التنفيذية التي يناط بها تنفيذ التشريع الضريبي، وذلك من خلال التخطيط ورسم السياسات وإعداد برامج العمل والجدولة الزمنية للأنشطة المختلفة للعمل الضريبي³.

ثانياً. **تعريف رقمنة الإدارة الجبائية:** لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الجبائية، حيث هناك العديد من التعاريف فهناك من عرفها على أنها: "الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية والتي تحول من مدخلات نظام إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية"⁴.

وتُعرف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها: "عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق، ومن هنا نقول أن رقمنة

¹ - درة عبد الباري وآخرون، الإدارة الحديثة المفاهيم والعمليات، جامعة الإسماء، عمان الأردن، 1994، ص 04.

² - ناصر مراد، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 18

³ - قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 271 - 272.

⁴ - أكلي نعيمة، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28 و

29 أكتوبر 2015، ص 17

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

الإدارة الضريبية تتمثل في استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد¹.

"كما نجد أن الإدارة الجبائية هي استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد وإنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والتقليل من حالات التهرب الضريبي²".

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها: الاستغناء عن مختلف التعاملات الورقية التقليدية، والاعتماد على نظام معلومات إلكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بطريقة سلسلة ومرنة تعتمد على الرقمنة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

1.1.2.2. دوافع رقمنة الإدارة الجبائية

تتمثل دوافع رقمنة الإدارة الجبائية في:³

أ. **تضخم عدد الهياكل الإدارية:** تعاني الإدارة الجبائية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتماثل مهامها، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التواصل إلى الإدارة بأقل تكلفة. وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرية إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

ب. **تدهور وضعية الهياكل الإدارية:** إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتأثر روح بين المتوسط والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا يضيف صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

ج. **استفحال ظاهري الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي:** لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق وبروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وأمام خطورة هذا الوضع

¹ - بن الشيخ لطفي، متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر، 2023، ص 4.

² - قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرية الإدارة الجبائية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 218.

³ - بوزيان فيصل، محمود عمر محي الدين، عصرية الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 21، العدد 1، 2021، ص 154.

الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، أصبح من الضروري عصرنة الإدارة الجبائية من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.

د. الفساد الإداري: إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدد ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة المشكلات التي تثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقامهم وأعمالهم ودخولهم.¹

3.2.1.1. أهداف رقمنة الإدارة الجبائية

تسعى الإدارة الجبائية إلى مجموعة من الأهداف من خلال التحول إلى رقمنة الإدارة الجبائية وذلك من خلال² :

- المساهمة في تخفيض الحصص التي تتمثل مستحقات ضريبة الإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها، وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية.
 - الإلزام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته.
 - تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.
 - التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منه بانشغالات الجبائية، أو الانشغالات بحسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية.
 - سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت بارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.
 - المعالجة السريعة الفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد.
- كما أن هناك من وجهات نظر تقول بأن أهداف رقمنة الإدارة الجبائية تتمثل في³ :

¹ - بوزيان فيصل، محمود عمر محي الدين، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 21، العدد 1، 2021، ص 154.

² - Abderrahmane Raouya, "Séminaire sur le système d'information, vers une administration électronique", bulletin d'information de la direction Générale des impôts, N 73, 2014, P 02.

³ - ركي أحسن، عماري سمير، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 29.

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

- رقمنة الوثائق لاستخدامها بين المصالح الداخلية والخارجية قصد تسهيل التسيير والتحصيل الضريبي، الأرشفة والحفظ، إضافة إلى التحقيق في المعلومات الضريبية بأسرع وقت وأقل تكلفة.
 - إنشاء مراكز اتصال بين المصالح الضريبية والمكلفين إضافة للقيام بالإجراءات والتصريحات عن بعد والاستفادة من استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
 - المسح الضوئي للتصريحات الورقية وتجميعها في بنك معطيات، وإنشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات.
- بالإضافة إلى وجهات نظر أخرى تختلف عن السابقة، نرى أن هناك أيضا أهداف رقمنة الإدارة الجبائية وتتمثل في ¹ :

- تمكين المكلف من الولوج إلى الإدارة الجبائية 24 / 24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تجنب تنقلات المكلفين من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الدفع عن طريق الأنترنت لمختلف الضرائب والرسوم؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامة الجبائية؛
- مساعدة المكلف إلى الولوج إلى استمارات التصريحات الجبائية المودعة والاطلاع عليها عن بعد.

3.1.1. أدوات الرقمنة

- أدوات الرقمنة هي ركائز التحول الرقمي الحديث لتعزيز الشفافية والكفاءة، وتشمل الفوترة الإلكترونية لأتمتة التعاملات، والتصريح الإلكتروني للخدمات الضريبية والإدارية، والدفع الإلكتروني عبر البطاقات والمحافظ الرقمية، والمنصات الرقمية الموحدة للخدمات. كالآتي:
- الفوترة الإلكترونية: (E-invoicing) نظام محاسبي حديث يحول الفواتير الورقية إلى إلكترونية، مما يسهل التوثيق، التخزين، والإبلاغ المالي، ويعزز الكفاءة والشفافية.
 - التصريح الإلكتروني: (E-filing) خدمات جبائية وإدارية رقمية تتيح للمتعاملين تقديم بياناتهم (ضريبية، عقارية، ضمان اجتماعي) عبر الإنترنت.
 - الدفع الإلكتروني: (E-payment) محطات الدفع (TPE) والبطاقات البنكية/البريدية والمحافظ الإلكترونية (مثل PayPal، Stripe، و MovoCash) لتسديد المشتريات والخدمات، وهو إلزامي للمتعاملين الاقتصاديين في بعض القوانين لتقادي النقد.
 - المنصات الرقمية: (Digital Platforms) بوابات إلكترونية تقدم خدمات متنوعة مثل فضاءات الزبائن (مثل الجزائرية للمياه واتصالات الجزائر)، التربية والتعليم، وتوثيق الوثائق العقارية .

¹ - M. Zikara, "Le lancement du nouveau système d'information de la direction Générale des impôts (Jibaya'tic)", bulletin d'information de la direction générale des impôts, N-85, ministre des finances, Algérie, 2017, P 03.

أما عن فوائد هذه الأدوات فنتمثل في:

1. السرعة والكفاءة: تسريع إجراءات التسديد والمبيعات.
2. الأمان والموثوقية: الاعتماد على تقنيات آمنة.(NFC, EMV)
3. الشفافية والالتزام: تعزيز الالتزام بالمعايير الضريبية والقانونية.
4. تسهيل الإجراءات: توفير الوقت للزبائن والمؤسسات .

2.1. ماهية التهرب الضريبي

1.2.1. مفهوم التهرب الجبائي والتمييز بينه وبين التجنب الضريبي

لا يوجد تعريف موحد و دقيق متفق عليه بين الكتاب و الباحثين في المجال الضريبي لمفهوم التهرب الجبائي، و ذلك لان تحديده يختلف من كاتب إلى آخر و من تشريع ضريبي إلى آخر، إلا أنه يستخدم عموماً للإشارة إلى الترتيبات غير القانونية، حيث يتم إخفاء أو تجاهل المسؤولية الضريبية.

فقد عرف كل من يسرى مهدي و زهرة خضير¹ التهرب الضريبي على أنه محاولة الممول أو المكلف الخاضع للضريبة التخلص من أعباء الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها. كما عرفه الباحثان Nangih, E و Nkemakola, D² على أنه الرفض المتعمد لدافع الضرائب تجاه التزامه الضريبي، و أنه رفض متعمد للإفصاح عن مصدر دخل الفرد لمصلحة الضرائب بقصد عدم دفع أي شيء أو دفع مبلغ أيضاً على أنه : مجموع السلوكيات 3 أقل من التزامه الضريبي (liability Tax)

ويعرفه عبد المجيد قدي³ أيضاً على أنه : مجموع السلوكيات الرامية إلى تقليص مبالغ الاقتطاعات الضريبية الواجب الدفع. كذلك هناك من يرى بأن التهرب الضريبي هو طريقة غير قانونية يتبعها المكلف بالضريبة للتهرب من دفع الضرائب أو لتقليل التزاماته الضريبية كقيامه على سبيل المثال بالمبالغة في النفقات أو تقليل الأرباح⁴، عدم التصريح بالوجود لدى مصلحة الضرائب، عدم تقديم التصريحات الجبائية أو التصريح بمداخل كاذبة أو غير صحيحة لمصلحة الضرائب.

¹ - يسرى مهدي حسن السامرائي، زهرة خضيرة عباس العبيدي، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد لجامعة الأنبار، العراق، المجلد 04، العدد 09، 2012، ص 131.

² -Nangih, E, Nkemakola, D, An empirical review of the determinants of tax evasion in Nigeria: Emphasis on the informal sector operators in Port –Harcourt Metropolis. Journal of Accounting and Financial Management, International Institute of Academic Research and Development, 4(3), 2018, P 18.

³ - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار الجبريل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 216.

⁴ -Nwocha M. E, Tax evasion law in Nigeria, Journal of Problems of Legality, Yaroslav Mudryi national law university, 2017, P 287.

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

ووفقا لمنظمة التنمية و التعاون الاقتصادي¹(OECD) فإن مفهوم التهرب الضريبي يستخدم بشكل عام لوصف الترتيبات غير القانونية حيث يتم إخفاء الالتزامات الضريبية أو تجاهلها. بعبارة أخرى، فإن المكلف بالضريبة يدفع ضريبة أقل مما هو ملزم قانونا بدفعه، و ذلك عن طريق إخفاء الدخل أو المعلومات عن السلطات الضريبية.

فضلا عن ما سبق، فإنه و على خالف المشرع الفرنسي الذي عرف التهرب الضريبي كما جاء في المادة 1741 من قانون الضرائب الفرنسي *impôts des général Code* على أنه "كل تهرب الضريبة أو تسديدها بالكامل أو جزئيا الامتناع أو محاولة غير مشروعة للتهرب من تأسيس ، من خلال طوعا الآجال، أو من خلال كتم أو إخفاء جزء من المبالغ الخاضعة عن تقديم التصريح الضريبي ضمن للضريبة، أو من خلال تنظيم عدم ملاءة المكلف، أو عرقلة تحصيل الضريبة بمناورات أخرى"، فإن المشرع الجزائري لم يعرف التهرب الضريبي بمفهومه النظري و بشكل صريح، بل اقتصر على تعريف المكلف الذي يتخلص أو يتخلص من دفع الضريبة على أنه "الشخص الذي تخلص أو حاول التخلص باللجوء إلى أعمال تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له، أو تصفيته، كليا أو جزئيا"²، كما حدد وسائل أو طرق الاحتيال التي يستخدمها المكلف للتخلص من دفع مستحقاته الجبائية و منح الإدارة الضريبية سلطة تحديد أساليب الاحتيال التي يستخدمها المكلف لتجنب دفع الضريبة .

وبالاستناد للتعاريف أعلاه يمكننا استخلاص أن التهرب الضريبي عبارة عن عملية تخفيض أو تقليل الضريبة التي يتعين على المكلف دفعها باستخدام مجموعة من الأفعال و الإجراءات الغير قانونية، و هو يمثل مخالفة غير مشروعة الهدف منها التخلص من المسؤولية الضريبية من خلال مخالفة النصوص التشريعية . هذا و عمليا يحدث التهرب الضريبي في أنواع مختلفة من الضرائب مثل:

- **ضريبة الدخل:** و هي الضريبة التي تفرض على مجموع الدخل الصافي الإجمالي المتحقق للمكلف بالضريبة من مصادر متعددة، و يعرفها المشرع الجزائري كما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل، و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"³، حيث يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية التالية - :
- أرباح مهنية؛

¹—Organization of Economic Cooperation and Development—OECD (2017) Glossary of Tax Terms,

<http://www.oecd.org/ctp/glossaryoftaxterms.htm>

² - ق.ض.م.ر.م.، المادة 303 - 02

³ - ق.ض.م.ر.م.، المادة 01

- أرباح فالحية؛
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية و غير المبنية؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات و الأجور والمعاشات و الريع العمري؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية و الحقوق العقارية الحقيقية و كذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم و الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.
- **الضريبة على أرباح الشركات:** تأسست هذه الضريبة بموجب المادة 135 من قانون المالية لسنة 1991 التي نصت على أنه تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص¹ المعنويين المشار لهم في المادة 136 و تسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات".¹
- **الرسم على القيمة المضافة:** يمكن أن يحدث التهرب الضريبي في مختلف أنواع الضرائب، سواء المباشرة منها كضريبة الدخل والأرباح، أو غير المباشرة كالرسم على القيمة المضافة، باعتبارها تمثل عبئاً على المكلف، مالياً ما يدفع البعض إلى التحايل و التهرب من تسديدها.
- والرسم على القيمة المضافة هو ضريبة غير مباشرة و ضريبة على الاستهلاك². ويعد الرسم على القيمة المضافة من بين أهم الضرائب غير المباشرة من حيث مردوديته المالية، نظراً لاتساع نطاق تطبيقه وشموليته لمختلف المعاملات الاقتصادية.
- **ضريبة الميراث (ضريبة التركات):** قد يقوم الفرد بالتهرب من ضريبة الميراث، وذلك من خلال عدم إبلاغ إدارة الضرائب عندما تتم تصفية التركة.
- ويتجلى الفرق بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي في كيفية تعامل الأفراد والشركات مع التزاماتهم المالية؛ فيما يمثل التجنب الضريبي استخداماً قانونياً للشغرات في النظام الضريبي لتقليل الضرائب، يعتبر التهرب الضريبي عملاً غير قانوني يهدف إلى تجنب دفع الضرائب المستحقة من خلال الخداع.

¹ المادة 135، قانون المالية 1991، الجريدة الرسمية، العدد 57

² - فاطمة الزهراء سعادة، خيرة مسعودي، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري دراسات تاريخية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في الأغواط الجزائر، العدد الثامن، 2018، ص 231.

2.2.1. أسباب التهرب الجبائي

هناك جملة من الأسباب والعوامل التي تدفع بجل المكلفين لعدم الالتزام بواجباتهم الجبائية ونجد من بينها:

1.2.2.1. الأسباب المباشرة

هناك جملة من الأسباب والعوامل التي تدفع بجل المكلفين لعدم الالتزام بواجباتهم الضريبية ونجد من بينها¹:
أولاً. أسباب تشريعية: لقد زادت القواعد التشريعية للنظام الجبائي من احتمالات التهرب الضريبي سواء في تقدير الوعاء أو في حساب قيمة الضريبة أو الإعفاءات أو التخفيضات، ومن هنا يمكن حصر أهم عيوب التشريع الضريبي في النقاط التالية:

- نظام جبائي معقد مما نتج عنه ترك ثغرات تساعد على التهرب الضريبي وتزايد.
- نظام جبائي غير مرن أي أنه غير مرتبط بالتنمية وطبيعة تطور الأنشطة الاقتصادية والتي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية العامة.
- تعدد الضرائب مما يؤدي إلى إرهاق المكلف بالضريبة وترك ثغرات يمكن التسلل منها بسهولة.
- عدم استقرار التشريعات؛ هذا راجع إلى التغيرات الدائمة التي تحدث في مجال التقنين الجبائي مما أدى إلى غموض المبادئ الضريبية ليصعب على المكلفين من جهة مسايرة التغيرات التي تطرأ على النظام والقواعد المعمول بها، ومن جهة أخرى النظام الجبائي يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف بالضريبة وهذا ما يزيد من التهرب الضريبي.
- إن ارتفاع نسبة الضريبة وزيادة عبئها، يؤدي إلى حدوث ضغط جبائي.
- ثانياً. أسباب إدارية وفنية: عيوب في الإدارة، هذا العامل يتعلق بالعاملين في الدوائر الضريبية فقد نجدهم غير مؤهلين وغير أكفاء وقد نجدهم لا يعدلون في تطبيق القوانين الضريبية. إذ أن النقائص الموجودة فيها هي التي تدفع بالمكلف إلى التهرب الضريبي، وتتجلى أهم هذه النقائص في:
- ضعف الوسائل المادية والمالية، النقل، الرواتب، الحوافز والتي ما زالت لا تشبع رغبة العاملين مما يدفعهم إلى الانحراف أو التقصير في الاضطلاع بمسؤولياتهم الوظيفية على أكمل وجه.
- العدد الهائل للمكلفين الخاضعين للضريبة والملفات المعروضة للدراسة.
- صعوبة تقدير الوعاء الضريبي والذي يكون جزافياً بأكثر أو أقل من القيمة الفعلية مما يؤثر معنوياً على المكلف وقد يدفعه إلى التهرب.

¹ - سميرة بوعكاز، "مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي"، دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة بسكرة، 2014/2015، ص ص 29-35.

- ضعف الإمكانيات المادية، من خلال نقص الوسائل المادية كون القطاع الجبائي لم يتحصل على أي إصلاح كونه يزاول عمله في منشآت موروثية من قبل الاستعمار.
- من ناحية الكفاءة، من أخطر الوسائل التي يلجأ إليها الموظف الرشوة وذلك لعدم وجود وعي مهني.
- كراهية المكلف بالضريبة لتعدد وكثرة الإجراءات الروتينية للضريبة.
- نقص التوعية وضعف العلاقة بين الإدارة والمكلف.

1.2.2.2. الأسباب غير المباشرة

- وتشمل الأسباب النفسية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية والتقنية.
- أولاً. الأسباب النفسية: هناك العوامل النفسية يشعر بها المكلف تجعله يتهرب من دفع الضريبة لاعتقاده بعدم عدالة الضريبة أو شعوره بعدم الانتماء... إلخ. بالإضافة إلى:
- الاعتقاد السائد بأن الضريبة وسيلة في يد السلطة تستولي بها على أموال الشعب، فالتهرب من دفعها في هذه الحالة هو نوع من التمرد، وبالتالي كان هذا المفهوم حافزاً لتنامي حب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
 - سوء فهم مصطلح الاقتطاع الضريبي الذي يراه البعض مجرد أموال ضائعة، أي اقتطاع مالي دون مقابل.
 - الاعتقاد الديني لعدم شرعية الضريبة، لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.
 - الاعتقاد أن التهرب من دفع الضريبة لا يعد تصرفاً لا أخلاقياً، وتبريرهم في ذلك أن تهربهم هذا لا يشكل خسارة لأحد¹.
- ثانياً. الأسباب السياسية: يعتبر النظام السياسي إذا كان غير مستقر داخل أي دولة سبباً لشيوع التهرب الجبائي لأنه يولد الإحساس لدى الأفراد بعدم قدرة السلطات العامة على القيام بوظيفتها وبالتالي:
- عدم قدرتها على مطالبتهم بأداء التزاماتهم الضريبية بسبب وجود سخط عام على الضرائب.
 - عدم إنفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة حسب أقوال المكلفين بدفعها.
 - عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي ودفع الضريبة بين مختلف أحجام المكلفين، خاصة إذا شاع بينهم أن حصيلة الضرائب إنما تذهب للإنفاق على قلة من المجتمع الذين يعتبرون من أكثر المتهربين من دفع الضرائب، وكذلك تذهب للإنفاق على أغراض مظهرية.

¹ - عائشة بوشخي، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية، الجزائر، 2018، ص ص 154 - 155.

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

ثالثاً. **الأسباب الاقتصادية:** إن للأسباب الاقتصادية دوراً مهماً في عملية التهرب، فكلما كانت حالة المكلف الاقتصادية متدهورة إلى جانب الحالة الاقتصادية العامة، كلما كان التهرب الجبائي كبيراً والعكس صحيح؛ حيث أن للوضع الاقتصادي للمكلف انعكاساً كبيراً في أداء واجبه تجاه الضريبة.

إذا كان المكلف يتمتع بوضعية مالية جيدة، فإن ميله للتهرب من دفع الضريبة يكون ضعيفاً وهذا نتيجة قدرته على التسديد، أما في الحالة العكسية أين يكون المكلف يتمتع بوضعية مالية متدهورة فإن ميوله للتهرب عن الدفع يكون أقوى.

وهذا ما يبين لنا أن نسبة التهرب الجبائي في الدول المتقدمة منخفضة مقارنة بالدول النامية نظراً لارتفاع عوائد الأفراد، إضافة إلى أن التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لها تأثير بالغ على ظاهرة التهرب الجبائي وانتشارها بين أفراد المجتمع. ففي فترات الازدهار والرواج الاقتصادي تزداد مداخيل الأفراد ومقدرتهم الشرائية، مما يقلل من درجة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، الشيء الذي يُمكن المكلف من تحميل العبء الضريبي لزيائنه، وذلك بإمكانية الخفض في ثمن السلعة، وبالتالي يقل العبء الضريبي مما يقلل من حالات التهرب لدى المكلف والعكس صحيح؛ ففي حالة الركود والانكماش الاقتصادي أين تتعطل الموارد الإنتاجية تنخفض نسبة التبادلات الاقتصادية، فيكون هناك انخفاض في المداخيل، وتعرس في القدرة الشرائية فتتعرض المنتجات للفساد، ويتحمل المنتجون الخسائر ماداموا لا يستطيعون نقل العبء الضريبي، وبالتالي يلجؤون إلى استعمال جميع الطرق والوسائل والتحايلات للتخلص من ثقل الاقتطاع.

رابعاً. **الأسباب الأخلاقية:** ويقصد بها المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عالٍ بالمسؤولية، وبحب متنامٍ للمصلحة العامة، وسعي كبير لأداء واجباتهم المحددة قانوناً، والتي تأتي في مقدمتها قبول أداء واجب الضريبة، وذلك باعتبارها طريقة للمحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتطورها والتي تعود على المجتمع ككل¹.

خامساً. **الأسباب التقنية:** إن السبب التقني الرئيسي للتملص الضريبي يتمثل في تعقد النظام الجبائي لدرجة أن مصلحة الضرائب تجد فيه صعوبات لفهمه وتطبيقه، وهو ما يعطي فرصة للمكلفين في استغلال النقائص والثغرات التي تتخلله لتحقيق أغراضهم دون المساس بالقانون أو مخالفته. وتعقد النظام الجبائي يتعارض مع قابلية المراقبة الفعالة، كما أن تطور النظام الجبائي وتبنيه لتقنيات أكثر تعقيداً لتقييم المادة الخاضعة للضريبة ساهم في تطور وتفشي ظاهرة التهرب.

¹ - محمد سليم وهبه، التهرب الضريبي - واقع وتوصيات، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (صنعاء، الجمهورية اليمنية - 26 - 27 تموز/يوليو 2010)، ص 7.

3.2.1. آثار التهرب الجبائي على الاقتصاد الوطني

إذا كانت الضريبة أداة في يد الدولة لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية فإن الإخلال بدفعها يترتب عليها آثار متعددة منها ما هو اجتماعي، اقتصادي، مالي، نفسي.

أ. الآثار الاجتماعية: الانعكاسات الاجتماعية في التهرب الضريبي تظهر بشكل جلي في عدم شعور المكلفين بتطبيق مبدأ العدالة والمساواة، والعدالة تعني شمول الضريبة لكافة الأشخاص والأموال الموجودين في دولة ما، فعدم خضوع بعض الدخل للضريبة يخل بالمفهوم العام للعدالة الضريبية¹.

وتؤدي كثرة التهرب الضريبي إلى لجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي².

ب. الآثار الاقتصادية: تعتبر الضريبة متغيراً اقتصادياً في البلاد وهذا ما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب؛ بالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، وإذا انخفض الادخار فإن حجم الإعفاءات الممنوحة ينخفض مما يؤدي إلى ركود التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة³.

كما أن التهرب يساهم بشكل كبير في الإخلال بالمنافسة حيث تكون المؤسسات المتهربة أفضل من المؤسسات التي تلتزم بواجباتها الضريبية، بحيث الأولى تكون لها مقدرة على الوفاء بديونها وتحسين جهازها الإنتاجي ما يضمن لها مكانتها في السوق. فظاهرة التهرب الضريبي تساهم بشكل كبير في توجيه الاقتصاد نحو ما يسمى بالاقتصاد الأسود والذي يتميز بمشاكل عديدة تعرقل السير الحسن للاقتصاد الوطني⁴.

ج. الآثار المالية: تتمثل النتائج المالية للمتهرب الضريبي في أنه يلحق بخزينة الدولة خسائر كبيرة تتمثل في الأموال الطائلة التي تضيع منها وتكسد من طرف المكلفين المتملصين من دفع الضرائب، كما أنه يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وحتماً سيخفض ذلك من مستوى الدخل الفردي. بالإضافة إلى ذلك فإن التهرب

¹ - خالد خطيب شحاتة، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار النشر، عمان، الأردن، 2007، ص 233.

² - لزرق لابد، الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 60.

³ - ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص 160.

⁴ - صفوت عبد السلام عوض الله، "الاقتصاد السري"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 09.

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

الضريبي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وذلك بسبب عملية اكتناز الأموال غير المصرح بها، والتي تسبب بدورها في وجود التضخم النقدي على مستوى السوق النقدية¹.

د. الآثار النفسية: التهرب الجبائي يضعف إيمان المجتمع بدور الدولة في تحقيق الخدمات الضرورية للأفراد ويقلل الثقة بالإدارة المالية، وتصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي².

هـ. الآثار على فعالية النظام الجبائي: يعبر التهرب الجبائي عن نتيجة لعدم فعالية النظام الجبائي، لذلك فإن انتشار ظاهرة التهرب الجبائي كدليل على عدم فعالية النظام الجبائي؛ في هذا الكلام نجد أن التهرب الضريبي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية، ويبتعد عن التكافل الاجتماعي، كما يقلص الإيرادات المالية للدولة، لذلك يعمل التهرب الجبائي على عدم تحقيق أهداف السياسة الضريبية (المالية، الاقتصادية والاجتماعية) وبالتالي يقلص من أهمية الضريبة³.

و. آثار أخرى للتهرب الضريبي: * التأثير على تمويل التنمية: فالتهرب يؤدي إلى عرقلة مشاريع الدولة والحكومات في التنمية الاقتصادية والنهوض بالبلد.

أثر التهرب الجبائي على إدارة المشروعات: فالتهرب الجبائي يؤدي إلى اجتناب أصحاب العمل وأموالهم وتخصيص أموال الضريبة التي لم تدفع كربح وارد مما يقلل ويخفض نفقة الإنتاج، وقد يكون مجال عملهم هذا نتاجاً مما لا تشجعه الدولة أو قد لا يكون هذا النشاط مفيداً للمجتمع.

التأثير على المنافسة بين المشروعات: فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة إنتاجها بالنسبة لتكلفة إيراد لها وهذا يتيح للشركات غير الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح أو يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها.

أثر التهرب على الصناعة الوطنية: فالمتهربون من الضرائب من الشركات المنتجة تزداد رؤوس الأموال بين أيديهم، مما يحفزهم على استيراد السلع الأجنبية وهذا يضعف الصناعة المحلية ولو تم التصنيع محلياً فسيكون منخفض الجودة⁴.

¹ - حميد بوزيدة (وعلي حميدوش)، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة: دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، 2020، ص 52.

² - خالد الخطيب، أحمد زهير شامية، أساسيات المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2007 ص 212.

³ - ناصر مراد، الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 161.

⁴ - أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيقات)"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2012، ص

3.1. جودة المعلومات المحاسبية

1.3.1. الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المحاسبية

يشكل المفهوم العلمي لجودة المعلومات المحاسبية نقطة البداية لفهم الدور الذي تلعبه هذه المعلومات في ترشيد القرارات الاقتصادية. تتعدد الآراء حول تحديد تعريف دقيق للجودة، حيث يرى الباحثون أن الجودة تعبر عن مدى ملاءمة المعلومات للمستخدمين وخلوها من التحيز، مما يعكس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة.

1.1.3.1. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

قبل التطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، وجب التطرق أولاً إلى بعض المفاهيم كالآتي:

الجودة في اللغة: من الجيد، وهو ضد الرديء، وَشَيْءٌ جَيِّدٌ بَيْنَ الْجَوَدَةِ، بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَجَادَ الشَّيْءُ جُودَةً وَجُودَةً أَيْ صَارَ جَيِّدًا، وَأَجَدْتَ الشَّيْءَ فَجَادَ، وَالتَّجْوِيدُ مِثْلُهُ. ويقال أَجَادَ: فَلَانَ فِي عَمَلِهِ إِذَا جَوَدَ وَحَسَنَهُ وَأَتَقَنَهُ.

أما الجودة في الاصطلاح الإداري: إتقان العمل بحيث يحقق أهدافه بدقة مع السعي للتحسين المستمر. وعن نظام الجودة: فهو الهيكل التنظيمي، والمهام، والسياسات والإجراءات المتبعة لإدارة العمل. ولضمان الجودة يتم وضع نظم لمتابعة وتقييم الأداء، وتحديد نقاط الضعف والقوة، وتقديم خطط التحسين وتحديد أولويات التنفيذ، ليتم ذلك عبر وثيقة تحدد المعالم العامة لنظام الجودة المطبق، ويشمل مجموعة من الوثائق اللازمة لتنفيذ العمل¹.

أولاً. تعريف المعلومات المحاسبية:

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية وسنحاول تحديد تعريف لها فيما يلي:

- تعتبر المعلومات المحاسبية نوعاً من المعرفة المناسبة والناتج عن العمليات التشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة في النتائج النهائية أو مخرجات تدعم القرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها.
- تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة جداً، فهي أقدم أنواع المعلومات المستخدمة في الإدارة وهي ذات طبيعة كمية تساعد الإدارة في تقييم أداء المنظمة، كما أن نظم المعلومات الأولى تم تطويرها كنظم معالجة للعمليات المحاسبية.

¹ - موقع جامعة أم القرى، السعودية <https://uqu.edu.sa>، "وحدة الجودة. مفاهيم أساسية"، قسم الكتاب والسنة، 17/08/2020.

• هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بمنتج نهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص تتسم بها هذه المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية¹.

ومما سبق فإننا نستنتج أن المعلومات المحاسبية عموماً هي أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، وتمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تبادلية وهي ذات تأثير مباشر على سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقاً للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.

ثانياً. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية: يقصد بمفهوم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها².

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة³.

تعد جودة المعلومات المحاسبية كميّار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم. أي أن المعلومة الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات⁴.

¹ - بن فرج زوينه، "المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرحات عباس سطيف، 2014، ص 29.

² - إخلاص نمر عبد الرزاق الخرابشه، "جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات"، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية JASPS، الإصدار رقم 33، 2024، ص ص 71-72.

³ - عامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4، 2018، ص 313.

⁴ - ناصر محمد علي الهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات - دراسة حالة مؤسسة اقتصادية.. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 29.

وتعرف أيضاً أنها تعتبر الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه إلا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه¹.

ومما سبق فإن جودة المعلومات المحاسبية هي الدرجة التي تقدم بها المعلومات قيمة إلى الذين يستخدمونها وإلى المؤسسة بشكل عام وهي من أهم أهداف أي مؤسسة، ولكي تكون المعلومات ذات جودة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ القرار من قبل المستفيدين من هذه المعلومات.

2.1.3.1. خصائص جودة المعلومات

تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية ذات الفائدة لمستخدمي المعلومات ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات ذات جودة عالية.

أولاً. الخصائص النوعية الرئيسية²:

الملائمة: عرفها FASB بتلك المعلومات القادرة على إحداث تغير في اتجاه القرار، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق، مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة، وعليه يمكن تحقق خاصية الملائمة من خلال خصائصها الفرعية التالية:

- **المناسب:** أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.
- **التوقيت والقدرة على التنبؤ بالمستقبل:** تعد مقدرة المعلومات المحاسبية على تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر، أحد الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية، يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف.

¹ - عائشة سلمى كحلي، راضية كروش، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية"، ص 735.

² - خليفاتي جمال، جودة المعلومات المحاسبية - بين اختلاف قدرات الأنظمة المحاسبية وتعدد احتياجات المستعملين - جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 29، العدد 1، ص 449.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

- القدرة على التقييم الارتدادي (العكسي) للتنبؤات السابقة: أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية... إلخ.
- **الموثوقية:** الموثوقية للمعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:
- **الصدق في التعبير عن الظواهر:** يقصد بخاصية الصدق في التعبير أو العرض مقابلة أو مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها وتغليب الجوهر على الشكل، وتتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من التحيز من قبل القارئ بعملية القياس كما يجب أن تعبر الأرقام المحاسبية عما حدث فعلاً.
- **إمكانية التحقق من صحة المعلومات:** وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح.
- **الحياد في القياس والإفصاح:** يقصد بالحياد أو عدم التحيز، عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضل جهة أو طرفاً معيناً من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى، وبصفة عامة يقصد بالحياد ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدمين آخرين.

ثانياً. الخصائص النوعية الثانوية

- **القابلية للفهم:** تقتضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، لذا يفترض أن يتوفر لدى مستخدمي المعلومات المالية درجة من المعرفة والوعي تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوى منفعتها، كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، وفي الأخير يجب التنويه على أن خاصية القابلية للفهم لا تقتضي بضرورة عرض المعلومات السهلة فقط، بل تقتضي بضرورة عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة.

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

- **القابلية للمقارنة:** تستند إمكانية المقارنة في المعلومات المحاسبية بشكل أساسي على مدى توفر خاصية الاتساق، التي تعد شرطاً أساسياً لتحقيق قابلية المقارنة في المعلومات المحاسبية، كما يتضح من خلال المفاهيم التالية:
- **الاتساق:** يقصد به الثبات والانتظام في التطبيق الأساسي للقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن، ويحول دون تغيرات تنتج عن تغير الأساليب والقواعد المحاسبية.
- **القابلية للمقارنة:** أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط، ومن الواضح أنه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

3.1.3.1. المعايير المحاسبية ودورها في تعزيز الجودة

- تسعى معايير المحاسبة الدولية لتعزيز المعلومات المالية والمحاسبية وتحسين جودتها من خلال توضيح طرق قياسها وعرضها على أحسن صورة في القوائم المالية وما يصاحبها من تقارير، وفيما يلي بعض المعايير المحاسبية الدولية ومدى مساهمتها في تحسين المعلومة المحاسبية¹:
- أولاً. المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 عرض القوائم المالية:** يهدف المعيار المحاسبي الأول إلى وصف أسس وقواعد عرض القوائم المالية حتى تكون معلوماتها ملائمة وصادقة وقابلة للمقارنة وذلك من خلال:
- فرض المعيار شكل ومحتوى معين للقوائم والقوائم السابقة مما يعزز قابلية المقارنة الزمنية، أو مع الوحدات النشطة في نفس القطاع، مع تعزيزه لخاصية ملائمة المعلومات حسب المستخدمين من خلال مساعدتهم على التنبؤات المستقبلية، كما حدد هو الآخر الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح وهو ما يكسب المعلومة خاصية القابلية للفهم وللتحقق.
 - يسعى المعيار لتحقيق خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المعروضة وذلك بحرصه على وجوب عرض القوائم المالية وفق الأحداث والعمليات الصادقة وكيفية عرضها وضبطه للأصول والخصوم والدخل والمصاريف المفصح عنها.

¹ - بن عواق العربي، أهمية معايير المحاسبة الدولية في تعزيز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية - قراءة تحليلية لبعض المعايير، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، جوان 2024، ص ص 595-597.

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

- تعرض المؤسسات كامل قوائمها المالية على الأقل مرة في السنة بعد وقبل ستة أشهر كحد أقصى حتى لا تفقد المعلومة الفائدة بسبب تأخرها، وهذا ما يعزز خاصية الوقتية.
- نص المعيار على عدم إجراء مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم، وبين الإيرادات والمصاريف، حتى لا يترك مجال للتلاعب بالقوائم المالية أو حذف معلومات أو تغييرها لمستخدم على آخر ما يكسب المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها خاصية الحياد، كما فصل وحدد كمية المعلومة المفصح عنها، ما يجعلها تمتاز بالفهم والوضوح أكثر.
- ثانياً. **المعيار المحاسبي الدولي 7 IAS قائمة التدفقات النقدية:** يهدف المعيار أساساً لتقييم مدى قدرة الوحدة على توليد الخزينة، وتوفير معلومات عن استخدام هذه السيولة المالية ملائمة وموثوقة والتنبؤ بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية مما يسمح بالتنبؤ بمدى تعرضها للعسر أو العجز المالي مستقبلاً، وتخفيض درجة عدم التأكد منها، وبذلك فهي توفر صورة صادقة عن المعلومات المتعلقة بدخول وخروج النقديات، ولما كانت تعرض بشكل واضح وصورة صادقة في قائمة تدفقات الخزينة مما يسهل فهمها للمستخدم وبشكل حيادي تجاه جميعهم وترشيد القرارات المتخذة بشأنها.
- ثالثاً. **المعيار المحاسبي الدولي 8 IAS السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية:** يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال هذا المعيار إلى توفير معلومات ثابتة ملائمة موثوقة وقابلة للفهم والمقارنة وذلك من خلال:
- الاتساق والثبات في استخدام نفس السياسات المحاسبية يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة، وإذا تم التغيير بشكل إجباري أو اختياري وجب تفسير ذلك في الملحق لإعلام المستخدمين بذلك.
- يطلب المعيار الإفصاح عن نوعية ومقدار التغير في التقدير المحاسبي وتأثيراته على الفترة الحالية أو توقعات على فترات مستقبلية، وذلك ما يسمح بتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية بشكل ملائم والمقارنة بينها بشكل صحيح.
- وينص المعيار على وجوب تصحيح كافة الأخطاء الجوهرية السابقة بعد اكتشافها والتنبه لها بأثر رجعي وبالتالي توفير معلومات خالية من الأخطاء والتحيز يمكن اعتمادها في عرض القوائم الحالية حيادية وملائمة، والتنبؤ بمعلومات مستقبلية أكثر دقة خاصة المبنية على معلومات متعلقة بشأنها.
- رابعاً. **معيار التقرير المالي الدولي IFRS13 قياس القيمة العادلة:** يهدف المعيار إلى التعريف بالقيمة العادلة واعتمادها كأساس للقياس المحاسبي في أغلبية الأحداث المالية، وذلك لزيادتها من جودة المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية من خلال:

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

- يستند القياس بالقيمة العادلة على السوق النشط الذي يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار، فهي بذلك تعطي أرقاماً تعكس الأثر الحقيقي للأحداث دون أي خطأ أو تضليل أو انحياز لجهة دون أخرى ما يعزز خاصية التمثيل الصادق والحياد.
- تمكن من تصحيح الأحداث التاريخية السابقة كتصحيح النقد نتيجة تغير عامل الزمن والتآكل النقدي لوحدات القياس وإعطاء الأحداث قيمتها الحقيقية ودعم خاصية التوقيت المناسب للمعلومات الموفرة، وتكون أكثر ملائمة للمستخدمين في الوقت الحالي، والسماح ببناء قرارات مستقبلية أكثر رشداً، تسمح بجعل الأحداث أكثر مشابهة مما يسمح بخاصية المقارنة بينها.
- غير أن قياس البنود قد يكون له أثر سلبي على خاصية الموثوقية لاعتماده على قيم وتوقعات تستند إلى حكم شخصي قد يكون خاطئاً في بعض الأحيان ويعسر إجراء عملية المراجعة في حالة الاعتماد على القيمة العادلة لأنها لا تعتمد على وثائق تاريخية، بل على تقديرات وتنبؤات وهو ما يخل بخاصية القابلة للتحقق والموضوعية.
- كما أن اختيار القيمة العادلة بدل التكلفة التاريخية هو اختيار قياس غير منضبط لتأثره بتقلبات الأسعار عوض عن نظام كان يهمل تغير السعر مما يؤثر على التحكم في المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها وصعوبة فهمها وتحليلها من طرف المستخدم لها واتخاذ مختلف القرارات بشأنها.

2.3.1. تأثير الرقمنة على جودة المعلومات المحاسبية

في العصر الرقمي الحالي، أصبح "الذكاء الاصطناعي AI" أحد الأدوات الأكثر تأثيراً في العديد من المجالات، من الصحة والتعليم إلى الأعمال والفن. ولكن في الآونة الأخيرة، بدأ الذكاء الاصطناعي يثبت قدرته على تحليل وتوقع الاتجاهات المستقبلية في مجالات غير تقليدية، مثل مجال المحاسبة.

1.2.3.1. نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

إن أي مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها وذلك بإنتاجها لاستراتيجية معينة واستغلال كل طاقتها ومواردها بشكل عقلاني، وعلى هذا أصبحت أنظمة المعلومات المحاسبية أحد الموارد التي تعتمد عليها المؤسسة أثناء أداء مهامها.

أولاً. مفهوم أنظمة معلومات المحاسبية: هناك العديد من التعاريف التي تناولتها ومن بينها:
أنظمة المعلومات المحاسبية هي أنظمة تجمع وتسجل وتخزن وتعالج البيانات من أجل تقديم معلومات لمتخذ القرار¹.

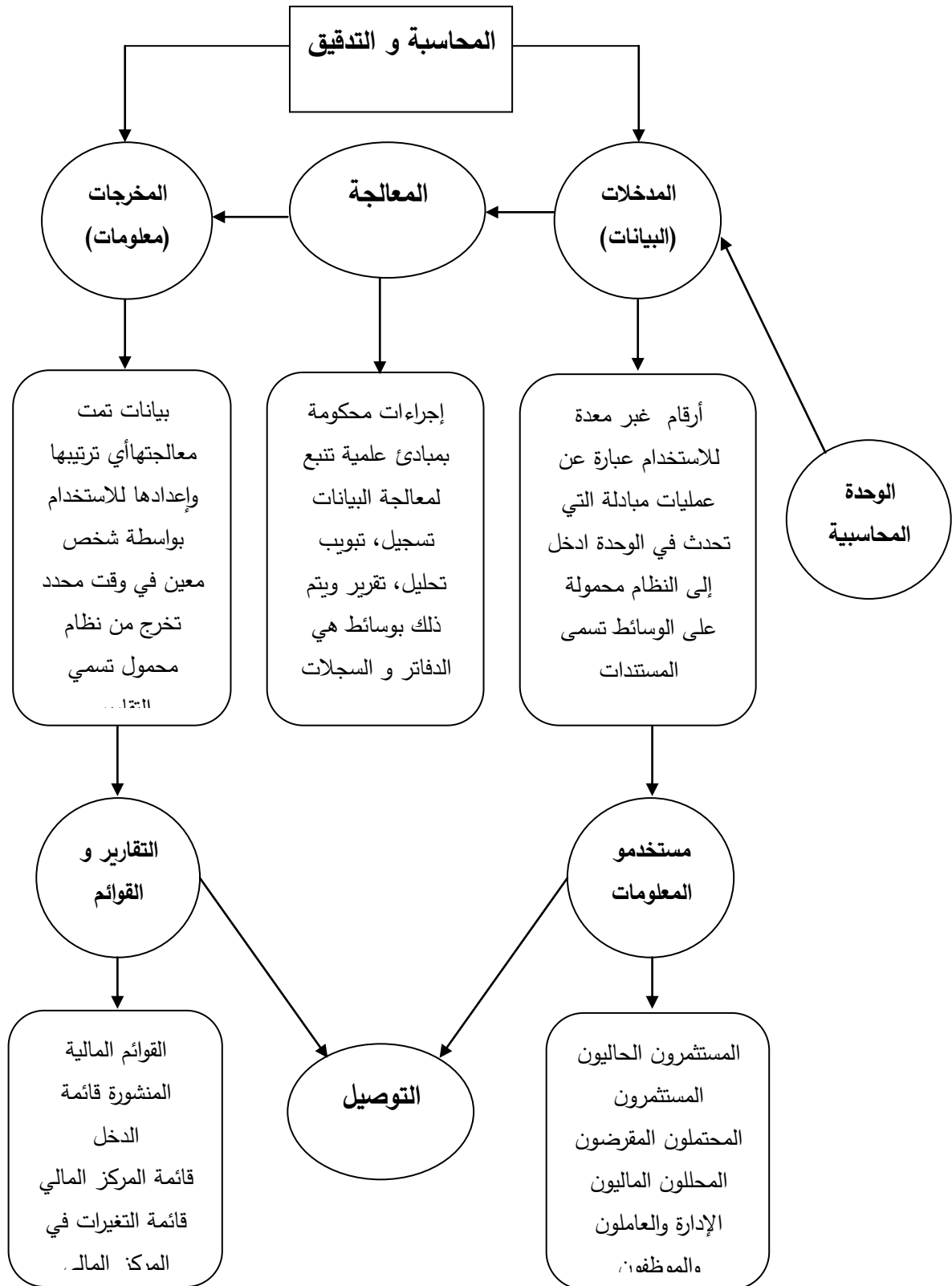
ويعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه مجموعة من الخطوات والإجراءات والأساليب والطرق التي تهدف إلى جمع وترتيب وتلخيص وتخزين وتحليل واسترجاع البيانات أي تشغيلها ومعالجتها بأي من طرق التشغيل وذلك للحصول على معلومات مفيدة وملائمة تساهم في عملية صنع القرار من قبل مستخدميها سواء كانت جهات خارجية أم داخلية وفي حالة استعمال تقنيات المعلومات الحديثة في عمليات معالجة البيانات فإن المعلومات الناتجة ستكون أكثر دقة وتساهم بشكل كبير في زيادة كفاءة وفاعلية عملية صنع القرارات².

ونستنتج أن أنظمة المعلومات المحاسبية هي أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتحليل ومعالجة البيانات وتوصيل المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار سواء كان من الجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة. ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

¹ - طلال محمد الجاوي، فؤاد عبد المحسن الجبوري، نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الاستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 21-24.

² - نادية عبد الجبار محمد الشريدة، عمار عصام عبد الرحمن السامرائي، دور استخدام تقنية الأنظمة المحاسبية في كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين، 2021، ص 124.

الشكل رقم (01) : المحاسبة كنظام للمعلومات



المصدر: تأثير صبري محمود الغبان ، عجيب مصطفى هلدني ، دور الرقابة الداخلية في ظل المعلومات
المحاسبية الالكتروني ، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 7، العدد 45، 2010

- ثانيا. **خصائص أنظمة المعلومات المحاسبية:** إن أنظمة المعلومات المحاسبية تتميز بعدة خصائص، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:¹
- تحقق أنظمة المعلومات المحاسبية درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية،
 - تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لإتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة،
 - تكون بسيطة، ويتضح فيها تدقق البيانات من مصادرها بشكل منظم، وتجنب تكرار البيانات التي تم تشغيلها، وبيان تدقق المعلومات بين مراكز إتخاذ القرارات المختلفة،
 - تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل للأعمال المؤسسة المستقبلية،
 - تكون مقبولة لدى العاملين في المؤسسة،
 - تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم الأنشطة المؤسسة الاقتصادية،
 - تكون سريعة ودقيقة في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة وذلك عند الحاجة إليها،
 - تتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثها وتطويرها لتتلائم مع التغيرات الطارئة على المؤسسة.

ثالثا. **أهمية أنظمة المعلومات المحاسبية:** يمكن إبراز هذه الأهمية في الآتي:²

- أنظمة المعلومات المحاسبية هي الوحدة الذي تمكن الإدارة والجهات ذات الصلة بها من الحصول على صورة متكاملة صحيحة عن المؤسسة،
- تتصل أنظمة المعلومات المحاسبية بغيرها من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات،

¹ - أيمن ابن الشنطي ، اثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الاردني ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2013 ، ص 110 .

² - محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد ، اثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الضغن ، السودان ، العدد 20 ، 2019 ، ص 102 .

- تمكن أنظمة المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنها توفر المقاييس التي تساعد على تطوير الرقابة،
 - إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات مالية في التخطيط الإستراتيجي للوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة.
- رابعاً. وظائف نظام المعلومات المحاسبية: من أهم الوظائف التي يؤديها هذا النظام هي :¹
- وظيفة جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وفهرستها،
 - وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية في النظام،
 - وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية وإدارة بنك البيانات،
 - وظيفة نقل وإيصال المعلومات إلى مستخدميها، وعرضها بالطريقة المناسبة،
 - وظيفة رقابة وحماية البيانات، والتأكد من دقتها وسلامتها وبالتالي دقة المعلومات،
 - وظيفة تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المؤسسة عن طريق خطوات إنتاج المعلومات وبمساعدة البرمجيات التطبيقية.

2.2.3.1. تقنيات تحليل البيانات بالذكاء الاصطناعي

أصبحت أتمنة المهام مطلوبة لتسريعها خصوصاً عندما يتعلق الأمر بشركات كبيرة الحجم والتي تحتوي على كم هائل من الوثائق والمستندات كما أن جودة التدقيق تتأثر أيضاً عندما لا يتم الكشف عن الثغرات أو المخاطر الأصحاب المصلحة في الوقت المناسب، فمثلاً يتم استخدام منصة Audit Map ai في بعض شركات التدقيق لأتمنة المهام وقراءة الآلاف من التقارير والسجلات بلغات مختلفة، كما تساعد هذه المنصة في عملية التخطيط للتدقيق وتنفيذه، فيما يلي البعض من مجالات استخدام فروع الذكاء الاصطناعي في عملية التحليل :²

أولاً. استخدام التعلم الآلي في تحديد المخاطر وأتمنة العمليات: يمكن الخوارزميات التعلم الآلي (ML) أن تستوعب البيانات وتتعلم منها بشكل كبير في وقت قصير جداً، وتحديد الحالات الشاذة بسرعة أكبر مقارنة بما قد يمكن الفرق كاملة من المدققين إدارته وبالأخص عندما يتعلق الأمر ببحث شركات التدقيق عن المخاطر، حيث أصبح بإمكان المدققين اليوم سحب البيانات المنظمة، وغير المنظمة من

¹- احمد قايد نور الدين ، هلايلي إسلام ، مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ، جامعة بسكرة المجلد 05 العدد 02 ، الجزائر 2019 ، ص 166 .

²- نصيرة بوبعاية ، شهرزاد الوافي ، تحليل البيانات الضخمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق دراسة حالة شركة Price waterhouse Coopers ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 09 العدد 03 سبتمبر 2021 ، ص 358.

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

صفحات الويب الخاصة بالشركة، وتفاعل العملاء والشبكات الاجتماعية، والسجلات المالية، وتحليل السوق، وغيرها للتعرف وفهم وتقييم جميع أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة وتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من تركيز التدقيق عليها، ومساعدتها على معالجة أي مشاكل تتعلق بالضوابط الرقابية المتعلقة بالتقارير المالية، بالإضافة لهذا يمكن للأجهزة

باستخدام التعلم الآلي (ML) أن تتعلم من العلاقات بين المتغيرات المستقلة والنسب المالية لتحديد الوضعية المالية للشركة، هذا وتقوم أتمنة المهام اليدوية بتسهيل العمل الميداني للمدققين وتقليل الجهد والوقت فعلى سبيل المثال يمكن لأنظمة الكمبيوتر في شركات المحاسبة والتدقيق الآن التفاعل مع أنظمة العملاء لنقل البيانات وتجميعها تلقائياً.

ثانياً. استخدام التعلم العميق في التعرف على الصور: يدعم من الشبكات العصبية وتوفر كميات كبيرة جداً من البيانات فإن تقنيات التعرف المرئي قادرة على التعرف على الصور التي يتم التقاطها بواسطة الطائرة بدون طيار أو مقطع فيديو بالإضافة إلى تصنيفها وفهم واكتشاف الموضع الدقيق لجسم معين عليها، هذه التقنية يمكن أن تسهل عملية فحص المخزون المادي واكتشاف الاحتيال، هذا ومن المهم اعتبار الصور الملتقطة من الأدلة التكميلية إلى جانب الأدلة التقليدية والمعلومات المالية من أجل زيادة فعالية التدقيق.

ثالثاً. معالجة اللغة الطبيعية وعملية التدقيق: يتم استخدام معالجة اللغة الطبيعية (NLP) والتعلم الآلي (ML) القراءة وفهم المفاهيم الأساسية بسرعة في التوثيق الإلكتروني الخاص بالتدقيق والتي تسمح بمسح المستندات بحثاً عن التناقضات والإبلاغ عنها، إضافة إلى تصور البيانات وتقديم النتائج كأوراق عمل فالبرمجة اللغوية العصبية تمكن المدققين من تحديد الحالات الشاذة في المعاملات اليومية والتركيز عليها بشكل مباشر و إتفاق وقت وجهد أقل المعرفة لمخالفات في المعاملات وأسبابها، كما يمكن التقنيات الذكاء الاصطناعي مثلاً التعرف على الكلام.

رابعاً. استخدام الروبوتات لجمع البيانات: يتم استخدام الطائرات بدون طيار من قبل المدققين لجمع البيانات حيث يمكن للطائرات بدون طيار الوصول إلى الأماكن التي يصعب الوصول إليها والنقاط كميات هائلة من البيانات في فترات زمنية قصيرة جداً، كما يمكن نشرها بين فرق التدقيق لفحص الأصول أو جرد المخزون أو مراقبة التأثير البيئي للنشاطات الشركة، كما يمكن أن تنتج البيانات التي تم التقاطها تمثيل ثلاثي الأبعاد للمناطق المعنية.

بناء على ما سبق فإن استخدام الذكاء الاصطناعي وفروعه لتحليل البيانات له دور كبير في دفع المهنة خطوة إلى الأمام إذ يوفر النصح المتزايد التقنيات الذكاء الاصطناعي وبشكل أكثر تحديدا تقنية التعلم

الآلي والتعلم العميق مثل التعرف المرئي والتحليل النصي ومعالجة اللغة الطبيعية ومعالجة الصوت إمكانات غير محدودة لتطبيقها في مهنة التدقيق.

4.1. العلاقة بين الرقمنة والتهرب الجبائي وجودة المعلومات المحاسبية

أصبحت الرقمنة خلال العقود الأخيرة أحد أهم محركات إعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية والمؤسسية، ولا سيما في مجالي المحاسبة والجباية، حيث لم يعد دورها يقتصر على تحديث الإجراءات الإدارية أو تسريع المعاملات، بل تجاوز ذلك إلى إعادة تشكيل البنية العميقة للعلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة. ويتجلى هذا التحول في الانتقال من نموذج رقابة تقليدي يعتمد على الوثائق الورقية والمراجعة اللاحقة، إلى نموذج رقابة رقمية قائم على البيانات اللحظية (real-time data governance)، وتحليل المعطيات الضخمة، وربط الأنظمة المعلوماتية المختلفة داخل منظومة رقمية متكاملة.

في هذا السياق، يمكن فهم العلاقة بين الرقمنة والتهرب الجبائي وجودة المعلومات المحاسبية باعتبارها علاقة نظامية معقدة، تقوم على التفاعل الديناميكي بين ثلاثة متغيرات رئيسية: مستوى الرقمنة، جودة المعلومات المحاسبية، ودرجة الامتثال الجبائي. فهذه المتغيرات لا تعمل بشكل مستقل، بل ترتبط بعلاقات سببية مباشرة وغير مباشرة، حيث تؤثر الرقمنة في جودة المعلومات المحاسبية، والتي بدورها تؤثر في فعالية الرقابة الجبائية، وبالتالي في مستوى التهرب الجبائي.

من الناحية النظرية، تُعد جودة المعلومات المحاسبية نتاجاً لمجموعة من الخصائص النوعية التي حددتها الأدبيات المحاسبية الحديثة، وأهمها الملاءمة (Relevance)، الموثوقية (Reliability)، القابلية للتحقق (Verifiability)، وقابلية المقارنة (Comparability). وقد أدت الرقمنة إلى إعادة تشكيل هذه الخصائص من خلال إدخال نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، التي تسمح بالمعالجة الفورية للبيانات، وتقلل من التدخل البشري، وتحد من مخاطر الأخطاء والتلاعب، مع توفير أثر رقابي رقمي، يمكن تتبعه والتحقق منه في أي وقت.

وفي هذا الإطار، تؤكد دراسة علي بن قطيب والسعيد قاسمي (2016)،¹ أن إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بيئة التدقيق الإلكتروني يسهم بشكل ملحوظ في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال رفع كفاءة عملية التدقيق وتعزيز دقة البيانات المحاسبية. غير أن الدراسة تبرز في المقابل أن هذا التحول الرقمي يخلق أيضاً بيئة أكثر تعقيداً من الناحية التقنية، حيث تظهر مخاطر جديدة

¹ - بن قطيب علي، وقاسمي السعيد. التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات وأثره على جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية بولاية تيارت، مجلة الباحث، المجلد 16، العدد 16، ص ص 203-2011.

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

مرتبطة بأنظمة المعلومات، مثل مخاطر الاختراق، فقدان البيانات، وضعف التحكم في الأنظمة الرقمية، وهو ما يفرض إعادة هندسة وظيفة التدقيق بما يتلاءم مع هذه البيئة الجديدة.

ومن زاوية الاقتصاد السلوكي للامتثال الضريبي إلى أن التهرب الجبائي لا يُفسَّر فقط باعتباره قراراً اقتصادياً عقلانياً يقوم على مقارنة التكلفة والعائد، بل أيضاً كظاهرة اجتماعية-معلوماتية تتأثر بمستوى الشفافية واحتمالية الكشف. وفي هذا السياق، يقدم Georg Zaklan و Dirk Westerhoff و Dirk Stauffer (2009)، نموذجاً رياضياً يعتمد على محاكاة الأنظمة المعقدة، حيث يوضح أن التهرب الجبائي يمكن نمذجته باستخدام نموذج Ising بوصفه سلوكاً جماعياً متفاعلاً. وتُظهر النتائج أن التهرب يتأثر بشكل كبير بآليات التدقيق والعقوبات، حيث إن زيادة احتمالية التدقيق أو تشديد العقوبات يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في سلوك التهرب، بما يعكس الدور الحاسم للرقابة في إعادة تشكيل سلوك المكلفين.¹

وعلى مستوى أكثر تقدماً، تشير الأدبيات في حوكمة التقنيات الرقمية إلى أن تطور تقنيات البلوكشين والنظم اللامركزية قد يساهم في إعادة تعريف مفهوم الرقابة الجبائية نفسه. وفي هذا السياق، توفر أعمال Aggelos Kiayias (2017) حول بروتوكولات البلوكشين، مثل **Ouroboros**، أساساً تقنياً مهماً لفهم كيفية بناء أنظمة سجلات موزعة آمنة وقابلة للتحقق،² وتشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لسنة (2020) إلى أن الرقمنة يمكن أن تعزز الامتثال الضريبي من خلال تحسين التتبع وتقليل فرص التهرب، مع دعم مستويات أعلى من الشفافية ودقة البيانات في الإدارة الضريبية.³

وفي السياق المؤسسي العربي، تؤكد الدراسات التطبيقية أن الرقمنة أصبحت أداة مركزية في تحسين فعالية الرقابة الجبائية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية. فقد بينت دراسة⁴ بن عيسى شيماء (2021) أن الرقابة الجبائية في البيئة الرقمية تعتمد بشكل متزايد على تحليل البيانات المحاسبية لاكتشاف التناقضات والانحرافات، بدل الاختصار على الفحص التقليدي للوثائق، مما يؤدي إلى تحسين موثوقية المعلومات وتقليص فرص التلاعب الضريبي.

كما تدعم دراسة بن شني أحمد (2024)،⁵ هذا الاتجاه، حيث تشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات ساهمت في تحديث الإدارة الجبائية من خلال رقمنة الإجراءات وتحسين تدفق المعلومات بين المكلفين

¹ - Zaklan, G., Westerhoff, F., & Stauffer, D. (2009). Analysing tax evasion dynamics via the Ising model. Journal of Economic Interaction and Coordination, 4(1), 1–14.

² - Kiayias, A., Russell, A., David, B., & Oliynykov, R. (2017.). Ouroboros: A Provably Secure Proof-of-Stake Blockchain Protocol. In Advances in Cryptology – CRYPTO 2017 (Lecture Notes in Computer Science, Springer .vol. 10401), pp. 357–388. Springer.

³ - Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). Tax Administration 3.0: The Digital Transformation of Tax Administration. OECD Publishing, Paris.

⁴ - بن عيسى، شيماء، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2022/2021.

⁵ - بن شني، أحمد، دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية (دراسة ميدانية)، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، الجزائر، 2024/2023.

الفصل الأول.....الإطار النظري للدراسة

والإدارة الجبائية، وهو ما أدى إلى رفع كفاءة التحصيل الضريبي وتقليص فرص الغش والتهرب. ويظهر ذلك بوضوح من خلال تقليص الزمن الإداري، وزيادة شفافية العمليات، وتحسين القدرة على التتبع الرقمي للمعاملات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، تؤكد دراسة رزوق لؤي عبدالكريم وقصيصة ميلود (2025)¹، أن التحول الرقمي يمثل عاملاً استراتيجياً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن الرقمنة تساهم بشكل مباشر في تعزيز دقة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها وقابليتها للتحقق. ومع ذلك، فإن فعالية هذا التحول تبقى مشروطة بتوفر بنية تحتية رقمية متطورة، وإطار قانوني وتنظيمي ملائم، إضافة إلى تكوين موارد بشرية مؤهلة قادرة على التعامل مع الأنظمة الرقمية الحديثة.

في المقابل، تشير دراسة إيمان لعماري (2017)²، إلى أن الانتقال نحو بيئة المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية أدى إلى إعادة تعريف دور أنظمة الرقابة الداخلية، حيث أصبحت هذه الأنظمة أكثر تعقيداً وحساسية تجاه المخاطر السيبرانية. وبالتالي، فإن تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البيئة الرقمية يتطلب تطوير أدوات تدقيق إلكتروني متقدمة، قادرة على ضمان سلامة البيانات واستمرارية موثوقيتها.

أما على المستوى الكلي، فقد أكدت الدراسات التجريبية الدولية وجود علاقة عكسية قوية بين الرقمنة والتهرب الجبائي. فقد توصلت دراسة (Yamen et al (2023)³ اعتماداً على بيانات شملت 133 دولة، إلى أن ارتفاع مستوى الرقمنة يؤدي إلى انخفاض ملموس في معدلات التهرب الجبائي، خاصة في الدول التي تتمتع بمستويات منخفضة من الفساد. ويشير ذلك إلى أن الرقمنة تعمل كأداة حوكمة فعالة تقلل من فرص السلوك غير الامتثالي من خلال تعزيز الشفافية وتقليص فجوة المعلومات.

كما توصلت دراسة (Kitsios et al. (2023)⁴ إلى نتائج مماثلة، حيث أكدت أن الرقمنة في الإجراءات الضريبية والجمركية تسهم بشكل كبير في الحد من التهرب الجبائي عبر الحدود، وأن تقليص الفجوة الرقمية بين الدول يمكن أن يؤدي إلى تحسين ملحوظ في الإيرادات الجبائية، خصوصاً في الدول النامية.

¹ - رزوق، لؤي عبد الكريم، وقصيصة، ميلود، دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. دراسة ميدانية باستخدام SPSS، 2025، مذكرة ماستر، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2025/2024.

² - إيمان لعماري، دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل الرقابة الداخلية. أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، 2016/2017.

³ - Ahmed Yamen, Ali Coskun & Hounaida Mersni (2023) Digitalization and tax evasion: the moderation effect of corruption, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 36:2, 2142634, DOI: 10.1080/1331677X.2022.2142634

⁴ - Kitsios, Emmanouil, João Tovar Jalles, and Geneviève Verdier. Tax Evasion from Cross-Border Fraud: Does Digitalization Make a Difference? IMF Working Paper No. WP/20/245. Washington, DC: International Monetary Fund, 2020. Accessed May 31, 2026. <https://www.imf.org/-/media/files/publications/wp/2020/english/wp2020245-print-pdf.pdf>.

بناءً على ما سبق، يتضح أن العلاقة بين الرقمنة والتهرب الجبائي وجودة المعلومات المحاسبية هي علاقة متعددة المستويات تقوم على ثلاث آليات مترابطة:

أولاً، آلية تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال رفع الدقة، تعزيز الشفافية، وتقليل الأخطاء البشرية؛

ثانياً، آلية تعزيز فعالية الرقابة الجبائية عبر تحسين القدرة على التحليل والتتبع والربط بين البيانات؛
ثالثاً، آلية تقليل التهرب الجبائي من خلال تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات وزيادة احتمالية الكشف والعقاب.

وعليه، يمكن النظر إلى الرقمنة باعتبارها تحولاً هيكلياً عميقاً في بنية النظام الجبائي والمحاسبي، حيث لم تعد مجرد أداة تقنية، بل أصبحت إطاراً حوكمياً يعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمكلف على أساس البيانات، الشفافية، والتحليل الذكي للمعلومات.

خلاصة الفصل

تم التطرق إلى الإطار النظري للدراسة من خلال عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالرقمنة والتهرب الجبائي وجودة المعلومات المحاسبية، حيث تم إبراز مفهوم الرقمنة وتطورها ودورها المتزايد داخل الإدارة الجبائية، إضافة إلى أهم أدواتها المتمثلة في الفوترة الإلكترونية، التصريح الإلكتروني، الدفع الإلكتروني والمنصات الرقمية، والتي ساهمت في تحسين الأداء الإداري وتسهيل المعاملات الجبائية. كما تم التطرق إلى مفهوم التهرب الجبائي والتمييز بينه وبين التجنب الضريبي، مع توضيح أهم أسبابه وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني.

ومن جهة أخرى، تم عرض الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المحاسبية وبيان الخصائص التي تجعل المعلومات أكثر دقة وموثوقية وملاءمة لمتخذي القرار، إضافة إلى توضيح تأثير الرقمنة في تحسين جودة هذه المعلومات من خلال تعزيز السرعة، الدقة، الشفافية وتقليل الأخطاء. وفي الأخير، تم إبراز طبيعة العلاقة بين الرقمنة والحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث تبين أن تبني الأنظمة الرقمية الحديثة يساهم في تعزيز الرقابة الجبائية، رفع مستوى الشفافية وتحسين كفاءة النظام المحاسبي والجبائي.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد

يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة من خلال السعي إلى ربط الجانب النظري بالواقع العملي. فبعد التطرق إلى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية والتهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، سيتم في هذا الفصل إسقاط هذه المفاهيم على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية بالمركز الجوّاري للضرائب بالتلاغمة، بهدف التعرف على مدى تجسيد هذه المفاهيم في الممارسة العملية.

كما يتناول هذا الفصل عرض الإجراءات المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية، من خلال توضيح أداة الدراسة وتصميمها، وتحديد أساليب المعالجة المعتمدة، إضافة إلى الإشارة إلى المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات، مع التطرق إلى كيفية توظيفها في تحليل واقع الرقمنة داخل الإدارة الجبائية.

وعليه انطلاقاً مما سبق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة عناصر رئيسية:

- بطاقة فنية حول المركز الجوّاري للضرائب بالتلاغمة.
- آليات التسجيل في البوابات الرقمية الجبائية.
- واقع رقمنة المركز الجوّاري للضرائب بالتلاغمة.

1.2. بطاقة فنية حول المركز الجوي للضرائب التلاغمة

المركز الجوي للضرائب في الجزائر هو وحدة إدارية تابعة للمديرية العامة للضرائب، تم إنشاؤه في إطار برنامج عصرنة الإدارة الجبائية الذي بدأ تنفيذه منذ عام 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمركز الضرائب.

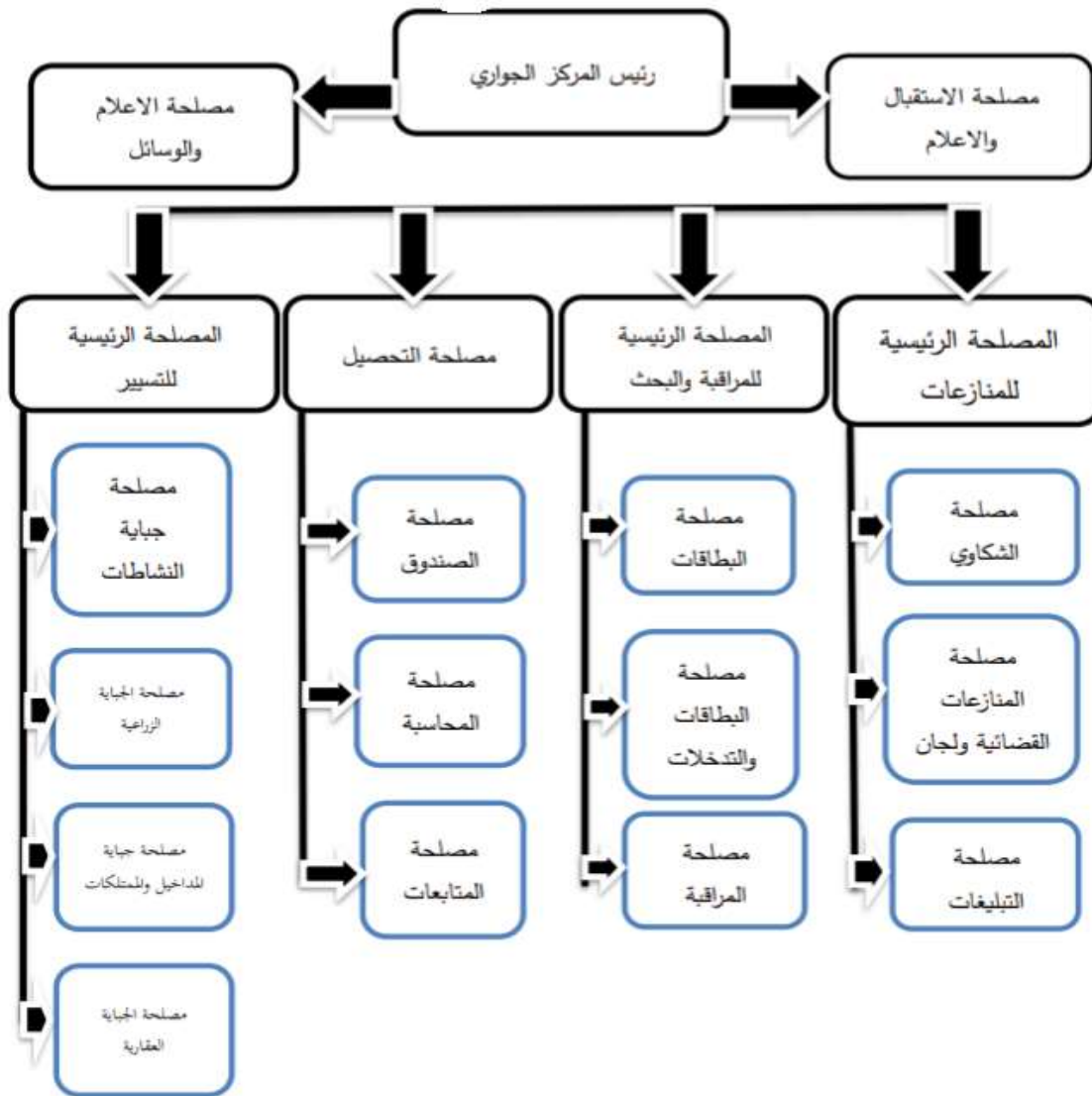
يعتبر المركز الجوي للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصرياً لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساساً في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة. ويهدف هذا المركز إلى تحسين جودة الخدمات الجبائية، وتبسيط الإجراءات، وتقريب الإدارة من المواطنين، خاصة المكلفين بالضريبة من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1.2. تعريف المركز الجوي للضرائب بالتلاغمة

المركز الجوي للضرائب - التلاغمة - هو مركز حديث النشأة، أُفتتح كمشروع وتم استلامه من القبضة وافتتح المركز الجوي سنة 2014، وهو إدارة جبائية تقوم بمسك وتسيير ملفات المكلفين بالضريبة، ومراقبة وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات. كما تقوم بإرسال إشعارات الدفع للتجار والحرفيين والصناع والمقاولين وترسلها إلى قبضة الضرائب للتحصيل، كما أنها تعتبر المقر الأول في إعداد برامج الرقابة الجبائية لكل سنة، وهي تقع في الحي الإداري الجديد بجوار العيادة متعددة الخدمات برقلاح لونيس في بلدية التلاغمة.

2.1.2. الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب - التلاغمة

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب بالتلاغمة



المصدر: من إعداد الطالبين استناداً إلى وثائق المؤسسة.

مصالح المركز الجوّاري:

أ. المصلحة الرئيسية للتسيير، وتكلف بـ:

- إحصاء الممتلكات والنشاطات وتسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلاً مفوضاً للمدير الولائي للضرائب.
- إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبة.

تعمل على تسيير:

- مصلحة جباية النشاطات التجارية والحرفية، وتكلف ب:
 - التكفل بالملفات الجبائية واستلام التصريحات التي يحررها المكلفون بالضريبة المتابعون حسب نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وكذا إعداد العقود المتصلة بها.
 - المراقبة الشكلية للتصريحات واقتراح ملفات مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات.
- مصلحة الجباية الزراعية، وتكلف ب:
 - التكفل بالملفات الجبائية للمزارعين والمربين وكذا استقبال واستغلال التصريحات ومراقبتها الشكلية واقتراح تسجيل ملفات المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات.
- مصلحة جباية المداخل والممتلكات، وتكلف ب:
 - التكفل بالملفات الجبائية للأشخاص الطبيعيين بعنوان الضريبة على الدخل، مقر السكن أو الضريبة على الممتلكات أو الأشخاص المعنويين الذين يمارسون نشاطات غير ربحية بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي / أجور أو أي جزء من نشاطاتهم يمكن فرض الضريبة عليه.
 - المراقبة الشكلية للتصريحات واقتراح التسجيل، حسب الحالة، في برنامج المراقبة على أساس المستندات و/أو المراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة.
- مصلحة الجباية العقارية، وتكلف ب:
 - التكفل بالملفات الجبائية واستغلال تصريحات الأشخاص بعنوان الضرائب أو الرسوم المفروضة على الممتلكات العقارية.
 - المراقبة الشكلية للتصريحات واقتراح تسجيل ملفات المكلفين بالضريبة لبرنامج المراقبة على أساس المستندات أو على أساس المراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة.
- ب. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتكلف بضمن:
 - تشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوّاري للضرائب والممتلكات العقارية المتواجدة فيه.
 - متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتقييم نشاطات المصالح المعنية.

تعمل على تسيير:

• مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف بـ:

- تشكيل قاعدة المعطيات ومختلف البطاقات المسوكة والتي تخص الوعاء والمراقبة والتحصيل الضريبي وتسييرها.
- متابعة استعمال المعلومات المستردة وإعداد الوضعيات الإحصائية الدورية وكذا تقييم نشاطات المصلحة، لا سيما التي ترتبط مع مؤشرات التسيير.

• مصلحة البحث والتدخلات، التي تعمل في شكل فرق وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس مصادر المعلومات التي تخص وعاء الضريبة مع مراقبة الضريبة وتحصيلها.
- تنفيذ البرامج الدورية للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان حق الاطلاع.
- اقتراح تسجيل أشخاص طبيعيين في برنامج مراقبة المداخل.

• مصلحة المراقبة، وتكلف بـ:

- تنفيذ البرامج المقررة بعنوان المراقبة على أساس المستندات للتصريحات.
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة في برنامج مراقبة المداخل.

ت. المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلف بـ:

- دراسة كل طعون النزاعية أو الإعفائية موجهة للمركز الجواني للضرائب.
- التكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقررة.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

• مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة المتعلقة بوعاء الحقوق والضرائب والرسوم المتنازع عليها.
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال الملاحقات أو الإجراءات المتصلة بها وإلى المطالبة بأشياء تم حجزها.

• مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:

- دراسة الطعون الخاضعة لاختصاص لجان طعن للضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولجان الطعن الإعفائي.

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

○ متابعة الطعون والشكاوى التي تقدم أمام الهيئات القضائية وذلك بالاتصال مع المصلحة المعنية في مديرية الولائية للضرائب.

• **مصلحة التبليغ والأمر بالصرف في حدود الاختصاص القانوني للمركز الجوازي للضرائب، وتكلف بـ:**

- التبليغ على القرارات المتخذة في مجال مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة وإعداد الشهادات المتصلة بها.
- إعداد المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات، وتبليغها إلى المصالح المعنية للتكفل بها.

ث. **مصلحة التحصيل، وتكلف بـ:**

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري بالضريبة.
- مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة المتابعات. (تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق).

ج. **مصلحة الاستقبال والإعلام، وتكلف بـ:**

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجوازي للضرائب.

ح. **مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف بـ:**

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

2.2. آليات التسجيل في البوابات الرقمية الجبائية

ينطبق تعريف التصريح الضريبي الورقي على التصريح الضريبي الإلكتروني، والاختلاف بينهما يتمثل في الطريقة المتبعة في تقديم كل منهما حيث يعتمد المكلف بالضريبة في تقديمه للتصريح الضريبي الإلكتروني على التقنيات الحديثة للإعلام الآلي المتمثلة في جهاز الحاسوب المزود بالإنترنت، من أجل تسهيل عملية الإجراءات الضريبية وتحسين العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية.

من خلال زيارتنا للمركز الجواني للضرائب بالتلازمة أخذنا معلومات حول كيفية تطبيق الرقمنة في هذا المركز وكيفية دراسة طلبات وتصريحات المكلفين إلكترونياً وعن بعد، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الإحصائيات المسجلة في السنوات السابقة كأكثر مثال معمول به، وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

1.2.2. خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي NIF

قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة خدمة عبر الإنترنت تتيح لهم تقديم طلب الترقيم الجبائي عبر الإنترنت وذلك من خلال العنوان الإلكتروني التالي:

<https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

للحصول على رقم التعريف الجبائي يتم أولاً اختيار طبيعة الشخص (معنوي أو طبيعي) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): بوابة الترخيم الجبائي

في حالة التسجيل على أساس شخص طبيعي نتبع الخطوات التالية:
أ. تقديم الطلب:

كأول خطوة يتم الولوج إلى (Formulaire de demande d'immatriculation fiscale d'une personne physique) من أجل تقديم طلب الحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص بالشخص الطبيعي.

بمجرد النقر تظهر قائمة لتحميل المعلومات.

الشكل رقم (04): تقديم طلب رقم التعريف الجبائي الخاص بالشخص الطبيعي

REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTRE DES FINANCES وزارة المالية
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS المديرية العامة للضرائب

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

Contactez-nous

Formulaire de demande du Numéro d'Identification Fiscale « NIF »
Personne Physique

Comment transcrire le numéro du registre de commerce de l'arabe au français?
Exemple: 16/00-876543/15
Numéro du registre de commerce : 15A876543-00/15 رقم السجل التجاري

Nom:

Prénom(s):

E-mail:

Confirmer votre E-mail:

Saisir le code sécurité affiché 43W75t code sécurité
si code illisible, générer un autre code

Suivant Retour

Direction Générale des impôts 2016
Email: did-nifenligne@mfdgi.gov.dz

المصدر: <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

نجد في هذه القائمة أنه يتعين على المكلف بالضريبة ملء البيانات الخاصة به (اللقب، الاسم، البريد الإلكتروني).

بعد ملء البيانات المطالب بها والنقر على "استمرار"، تظهر لنا نافذة أخرى تحت اسم (Informations concernant l'identité du demandeur et l'activité du demandeur) بمعنى المعلومات المتعلقة بهوية مقدم الطلب من (الاسم، اللقب، الجنس، رقم شهادة الميلاد ونوعها، تاريخ ومكان الميلاد، نوع النشاط ورقم السجل التجاري...).

الشكل رقم (05): تقديم طلب رقم التعريف الجبائي الخاص بالشخص الطبيعي

المصدر : <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

بعد التأكد من صحة المعلومات، يظهر وصل استلام الطلب مع تحميله وطباعته.

ب. متابعة الطلب:

بعد فترة قصيرة تقدر بيومين أو أكثر، يقوم المكلف بإعادة الولوج إلى الموقع من أجل تتبع طلبه (Suivre votre demande)، وهذا عن طريق ملء المعلومات اللازمة.

الشكل رقم (06): متابعة طلب رقم التعريف الجبائي

المصدر: <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

ج. طباعة شهادة التسجيل الجبائي: بعد قبول الطلب، يقوم المكلف بطباعة شهادة التسجيل الجبائي الخاصة به.

د. التحقق من صحة شهادة التسجيل الجبائي: للتحقق من صحة الشهادة، يجب التوجه إلى خدمة الإدارة التي تعتمد عليها (CPI)، CDI، (DGE) محملاً بالوثيقتين التاليتين:

- إشعار الاستلام.

- نسختين من شهادة التسجيل الجبائي.

إذا كانت جميع المعلومات الخاصة صحيحة، سيقوم مدير المصلحة بوضع ختمه وتوقيعه على الشهادة، بعد ذلك تقوم الإدارة العامة للضرائب بنشر رقم التعريف الجبائي الخاص على موقع المصادقة :

<https://nif.mfdgi.dz/nif.php>

وكذا بالنسبة لطلب رقم التعريف الجبائي الخاص بالمكلف ذي الطبيعة المعنوية، فإننا سنتبع نفس الخطوات الخاصة به.

2.2.2. خطوات إنشاء حساب في بوابة "مساهمتك"

يندرج هذا الفضاء الرقمي ضمن سياسة المديرية العامة للضرائب تحت شعار "قم بالتصريح والدفع دون التثقل إلى مصالحننا"، ويهدف هذا التطبيق إلى السماح للمكلف بالضريبة بالقيام بمختلف العمليات الضريبية دون التثقل إلى المصالح المختصة، وما يميز هذه الخدمة أنها توفر إمكانية دفع الضريبة عن بعد وليس الاكتفاء بالتصريح الجبائي.

الفصل الثاني الدراسة الميدانية

ومن أجل إنشاء الحساب الخاص، للتصريح والدفع عن بعد عبر بوابة "مساهمتك":

- كخطوة أولى، الولوج للتسجيل عن بعد عبر الموقع <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz> :
- النقر على الرابط "أنشئ حسابي الخاص".

الشكل رقم (07): إنشاء حساب عبر بوابة مساهمتك

المصدر <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz> :

- إدخال رقم التعريف الجبائي. NIF

الشكل رقم (08): إدخال رقم التعريف الجبائي NIF

المصدر <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz> :

- بمجرد تحميل البيانات، اتباع الخطوات وملء جميع الفراغات المعروضة؛
- الخانات الحمراء إجبارية الملء، بينما الخضراء اختيارية؛

- التحقق من المعلومات التي تم إدخالها، تعليم علامة موافق والضغط على الزر. Sauvegarder.

الشكل رقم (09): ملء استمارة مساهمتك

المصدر: <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

- بمجرد الانتهاء من عملية التسجيل يتم عرض رسالة تشير إلى نجاح العملية؛
 - يتم عرض إشعار التسجيل في شكل PDF مع الاحتفاظ به بالنقر على الزر Enregistrer ؛
 - تم تحميل إشعار التسجيل وطباعته؛
 - وأخيراً دفع الانخراط لدى القبضة.
- بعد حصول المكلف بالضريبة على كلمة الدخول، يقوم بالولوج إلى موقع المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.dz> وذلك من خلال:
- النقر على فضاء الإجراءات عن بعد، ثم الضغط على الرابط المقابل لخدمات بوابة "مساهمتك"؛
 - يتم عرض البوابة العامة "لمساهمتك"، يتم الضغط على "الفضاء الخاص".

الشكل رقم (10): بوابة الإجراءات عن بعد



المصدر : <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

- بمجرد الدخول إلى الفضاء الخاص تظهر النافذة التالية:

الشكل رقم (11): تسجيل الدخول في بوابة مساهمتك

المصدر: <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

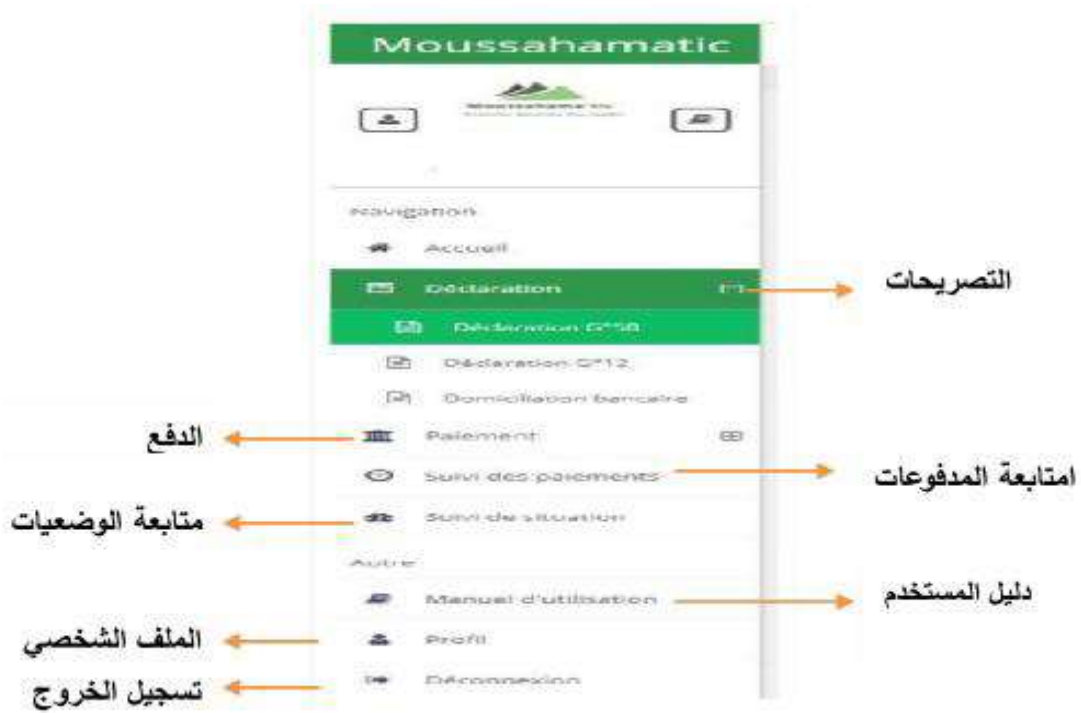
وبهذا يتم الدخول إلى الفضاء الخاص على بوابة مساهمتك، وسيطلب منك تلقائياً تغيير كلمة المرور الأولية.

• تتضمن واجهة البوابة قائمتين:

أ. لوحة التحكم وتتضمن:

- عدد التصاريحات المسجلة.
- عدد الأيام المقبلة قبل تاريخ الاستحقاق للتصريح الشهري. G50
- عدد التصاريحات التي تنتظر الدفع.
- عدد المدفوعات التي تلقتها إدارة الضرائب.

الشكل رقم (12): قائمة التصفح



المصدر: <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

- في نص واجهة الصفحة تتوفر قوائم أخرى.

3.2.2. خطوات إنشاء حساب في نظام المعلومات "جبايتك"

يعد إنشاء هذه البوابة والتي تعتبر خطوة مهمة وقفزة نوعية بالنسبة للإدارة الجبائية التي تهدف إلى تعزيز هذه التكنولوجيا وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي. من أجل تعزيز خدماتها الرقمية، قامت المديرية العامة للضرائب، بوضع في إطار النظام المعلوماتي "جبايتك"، بوابة خاصة بالتصريح عبر الإنترنت لفائدة المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب. أ. **الاكتتاب**: يعتبر الاكتتاب إجراءً ضرورياً من أجل الولوج إلى خدمات "جبايتك"، وهو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط. إن الاكتتاب قابل للتجديد سنوياً باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين. يتضمن ملف الاكتتاب ما يلي:

- استمارة طلب الاكتتاب.
- دفتر الأحكام العامة.
- كشف التعريف البنكي.

الشكل رقم (13): استمارة الاكتتاب في جبايتك



The image shows a subscription form for Jibaya'tic, a service provided by the Ministry of Finance. The form is titled 'FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION' and includes fields for the subscriber's name, address, and email. It also has checkboxes for 'Représentant légal' and 'Mandataire habilité'. A section for 'Pour le contribuable (Raison sociale)' is present, followed by a field for the 'Numéro d'identification Fiscal'. A declaration section states that the subscriber has read the terms and conditions and agrees to respect the obligations. A note mentions that up to three (03) RIBs can be provided for automatic payments. The form ends with a section for 'Fait à' and 'Signature + cachet de l'Entreprise'. The Jibaya'tic logo is visible in the top left corner.

إليك النص بعد تصحيح الأخطاء الإملائية (مثل فصل الكلمات الملتصقة وتصحيح الأخطاء المطبعية) وضبط علامات الترقيم والمسافات، مع الحفاظ التام على المحتوى وتنسيقه بشكل أكاديمي يسهل قراءته:

المصدر: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/>

بعد تكوين ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بحجز موعد من اختياره على بوابة "جبايتك" من أجل إيداع الملف على مستوى مصلحة الاستقبال التابع لها. يتسلم المكلف بالضريبة يوم إيداعه الملف ظرفاً مغلقاً يحتوي على رمز الدخول الذي يسمح له بالولوج إلى الفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات عن بعد. **ب. التصريح عن بعد:** بمجرد حصول المكلف على رمز الدخول للفضاء الخاص به، يمكنه البدء في استخدام الخدمات المقدمة فيه من خلال اتباع الخطوات التالية:

- الدخول إلى الفضاء؛
- تقديم التصريح؛
- إرسال التصريح.

ج. الدخول إلى الفضاء : يتم الدخول إلى الفضاء الخاص من خلال البوابة العامة عبر نافذة "فضاء التصريح عن بعد"، حيث سيطلب من المكلف إدخال رمز الدخول المقدم له من طرف المديرية العامة للضرائب، مع العلم أن بوابة الإجراءات عن بعد تتوفر على شهادة أمان "SSL" التي تؤمن تبادل البيانات مع المكلفين بالضريبة.

الشكل رقم (14): واجهة بوابة جبايتك



المصدر: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/>

عند دخول المكلف للفضاء، سوف تقدم له مجموعة من الخدمات:

- إدخال بيانات تصريح جديد؛
- تصحيح التصريحات قيد الانتظار؛
- الاطلاع على التصريحات التي تم إدخالها؛
- إرسال تصريحاتكم؛
- متابعة وضعية تسديداتكم؛
- الاطلاع على بيانات الاكتتاب.

الشكل رقم (15): واجهة بوابة جبايتك بعد إدخال الرمز المستخدم والرقم السري



إليك النص بعد تصحيح الأخطاء الإملائية (مثل فصل الكلمات الملتصقة وتصحيح بعض الأخطاء المطبعية ككلمة "حكومته" إلى "حوكمتها" لتناسب السياق الإداري، و"ملئ" إلى "ملء") وضبط علامات الترقيم والمسافات، مع الحفاظ التام على المحتوى وتنسيقه بشكل أكاديمي يسهل قراءته:

المصدر: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/>

د. تقديم التصريح: في هذا الفضاء يقوم المكلف بتقديم التصريح وذلك من خلال عرض استمارة مملوءة مسبقاً بالمعلومات الخاصة به، بالإضافة إلى تحديد أنواع الضرائب التي يخضع لها وملء المجالات المتعلقة ببيانات التصريح. يحسب النظام تلقائياً المبالغ الخاضعة للضريبة والحقوق المستحقة لكل ضريبة مصرح بها وكذا المبلغ الإجمالي للتصريح. في الأخير يمكن للمكلف تصحيح التصريح من خلال تعديل بيانات التصريح في أي وقت قبل إرساله إلى المصلحة المعنية، وبمجرد إرسال التصريح لا يمكن تعديله.

هـ. إرسال التصريح: عند الانتهاء من ملء التصريح، يجب على المكلف بالضريبة المنخرط إرسال التصريح إلى المصلحة المعنية بالضغط على زر "إرسال". يتم إصدار إشعار بالدفع الذي يعتبر ضمان الاستلام الصحيح للتصريح.

3.2. واقع رقمنة المركز الجوّاري للضرائب بالتلاغمة

باشرت مديرية الضرائب لولاية ميلة على وضع حيز التنفيذ النظام المعلوماتي، كأحد أولوياتها الأساسية، بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة وعلى إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها لهدف زيادة المردودية الجبائية، وتحسين خدماتها وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة عبر كافة المراكز الجوّارية للولاية.

1.3.2. تقديم عام لنظام التسيير الجبائي SGF

بعد إتمام المراحل المتعلقة بالمكلف الخاصة بطلب التقييم الجبائي، يأتي دور الإدارة الجبائية للمركز الجوّاري للضرائب في رقمنة كافة المعلومات عبر منصة رقمية ذات اجتهاد خاص مقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية ميلة على وجه الخصوص (حصراً) كأداة لتسهيل كافة المعاملات الرقمية الخاصة بالمركز الجوّاري - التلاغمة - والمكلفين التابعين لها. والمتمثلة في نظام التسيير الجبائي SGF ، الذي وضع حيز الخدمة يوم 10 مارس 2024 بهذا المركز.

يقوم المفتش الجبائي التابع للمركز الجوّاري بالولوج إلى هذه المنصة باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به.

- بمجرد الولوج تظهر لنا نافذة على شكل قائمة Menu.

الشكل رقم (16): قائمة الولوج لنظام التسيير الجبائي SGF



المصدر: نظام التسيير الجبائي الخاص بالمركز الجواري للضرائب.

في حالة ما إذا كان المكلف شخصاً معنوياً وصاحب ملف جديد يجب إدخاله ضمن نظام التسيير الجبائي الخاص بالمركز الجواري للضرائب، نجد أننا بمجرد النقر على (Personne morale) تظهر لنا نافذة أخرى تتيح للمستخدم إضافة جميع المعلومات الخاصة بالمكلف (رقم التعريف الإحصائي، رقم التعريف الجبائي، اسم الشركة، تاريخ الإنشاء، رقم الأعمال، حالة الملف...).

الشكل رقم (17): واجهة SGF الخاصة بالشخص المعنوي

المصدر :نظام التسيير الجبائي الخاص بالمركز الجواري للضرائب.

بعد إتمام هذه المرحلة تظهر لنا بطاقة تعريفية للمكلف تشمل جميع المعلومات الخاصة به، يمكننا الاعتماد عليها لتسجيل المكلف في البوابات الجبائية الإلكترونية (مساهمتك أو جبايتك) بكل سهولة ربحاً للوقت والجهد المبذول من طرف المفتش الجبائي.

في حالة ما إذا كان المكلف شخص طبيعي وصاحب ملف جديد يجب إدخاله ضمن نظام التسيير الجبائي الخاص بالمركز الجواري، نجد أننا بمجرد النقر على (Personne physique) تظهر لنا نافذة أخرى تتيح للمستخدم إضافة جميع المعلومات الخاصة بالمكلف (الاسم، اللقب، رقم التعريف الإحصائي، رقم التعريف الجبائي، رقم المادة...).

الشكل رقم (18): واجهة SGF الخاصة بالشخص الطبيعي

The screenshot displays the 'PERSONNE PHYSIQUE' interface. At the top, it shows 'Utilisateur : AZZIOUNE AISSAM', 'Agent Saisi :', and 'Date Saisi :'. Below this is the 'INFORMATION PERSONNE' section with fields for NIS, NIF (1734302001712804300), NOM, PRENOM, and ACT_SEEN. A red star indicates mandatory fields. To the right are buttons: Enregistrer, Modifier, Supprimer, Annuler, Attestation NIF, and Fiche Info. The 'DOMICILIATION' section has tabs for INFO_NAIS, INFORMATION, PIECE_ACT, ACTIVITE, and AUTRE_INFO. It includes fields for CODE_DIRECTION (4300000), ARTICLE_DOM, and various domicile codes (COMU, INSP, RECT) and libraries (LIB). A red star is next to the ADR_DOM field.

المصدر: نظام التسيير الجبائي الخاص بالمركز الجوّاري للضرائب.

بعد تدوين المعلومات الخاصة بالمكلف الجبائي تظهر لنا بطاقة معلومات شاملة خاصة به يمكن الاعتماد عليها في شتى المعاملات الجبائية.

2.3.2. إحصاءات عامة حول تطور الرقمنة في المركز الجوّاري للضرائب

سوف نقوم في هذا المطلب بتحليل الوضعية الشاملة لأحدث تطورات الرقمنة الجبائية في المركز الجوّاري للضرائب - فرجيوة - من طلبات الترقيم الجبائي وسجلات نظام التسيير الجبائي للسنتين الأولى من اعتماد الرقمنة في هذا المركز (2023 - 2024)، بالإضافة إلى الأربع أشهر الأولى من هذه السنة (2025)، فنجد:

الفصل الثاني الدراسة الميدانية

الجدول رقم 01: جدول إحصائيات طلبات الترخيم الجبائي وسجلات نظام التسيير الجبائي

الترقيم الجبائي NIF (شخص طبيعي)	الترقيم الجبائي NIF (شخص معنوي)	نظام التسيير الجبائي SGF (شخص طبيعي)	نظام التسيير الجبائي SGF (شخص معنوي)	
2023	702	25	893	28
2024	5967	219	5496	220
بداية 2025	315	12	480	13
الإجمالي	7020	256	6869	261
	7276		7130	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على معطيات المؤسسة.

يُظهر الجدول أعلاه مقارنة عددية بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المسجلين في نظام الترخيم الجبائي (NIF) ونظام التسيير الجبائي (SGF) خلال السنوات 2023، 2024، وبداية 2025. يتبين من المعطيات أن عدد المسجلين في نظام NIF (إجمالي 7276) يفوق بشكل طفيف عدد المسجلين في نظام SGF (إجمالي 7130)، مع تسجيل أعلى نسبة انخراط خلال سنة 2024 في كلا النظامين. كما تكشف الأرقام أن الأشخاص الطبيعيين يشكلون الأغلبية الساحقة من المسجلين مقارنة بالأشخاص المعنويين عبر مختلف السنوات.

ويُعزى التراجع النسبي في عدد التسجيلات خلال سنة 2023، خاصة في نظام SGF، إلى انطلاقة النظامين في تلك الفترة، وما رافقها من محدودية في الوعي لدى المكلفين بالضريبة ونقص في كفاءة الإطارات المكلفة بتطبيق النظام. من جهة أخرى، فإن الفرق الطفيف في إجمالي عدد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بين النظامين يمكن تفسيره بنقص تسجيل الشركات التابعة جبائياً للمركز الجبائي، مما أثر خصوصاً على عدد الأشخاص المعنويين.

الشكل رقم 19: شكل بياني يوضح عدد المسجلين في نظامي NIF و SGF



المصدر: من إعداد الطالبين استناداً على ما سبق.

يوضح الرسم البياني بشكل دقيق توزيع عدد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في نظامي NIF و SGF خلال سنتي (2023 و 2024) وبداية سنة 2025:

- الأعمدة الملونة تميز بين النوعين (طبيعي/معنوي) وبين النظامين (NIF/SGF) ؛
- تم وضع الأرقام فوق كل عمود لتوضيح القيم بدقة.

نلاحظ أن:

- سنة 2024 هي الأعلى من حيث التسجيلات؛
- الأشخاص الطبيعيون يشكلون النسبة الأكبر في كلا النظامين؛
- هناك تقارب بين نظامي NIF و SGF في أعداد الأشخاص المعنويين.

2.3.2. نتائج المقابلة حول دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة

المعلومات المحاسبية

في هذا العنصر تم تسليط الضوء، على نتائج المقابلة التي أجريت مع موظفي المركز الجواني للضرائب بالتلازمة، حول دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث أجمعت مختلف الآراء على أن اعتماد الأنظمة الرقمية داخل الإدارة الجبائية ساهم بشكل ملموس في

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

تطوير جودة الخدمات وتسهيل الإجراءات الإدارية والجبائية، مما أدى إلى تعزيز فعالية العمل الرقابي والحد من فرص التهرب الجبائي.

وقد بينت نتائج المقابلة أن الرقمنة مكّنت من تحسين معالجة المعلومات المحاسبية من خلال توفير بيانات دقيقة، حديثة، وسهلة الاسترجاع، إضافة إلى تقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية، الأمر الذي ساهم في رفع مستوى الموثوقية والمصداقية في المعلومات المالية والمحاسبية.

كما ساعدت الأنظمة الرقمية على تسريع عملية معالجة التصريحات الجبائية وتتبع المعاملات المالية بصورة أكثر دقة وشفافية، وهو ما عزز قدرة الإدارة الجبائية على اكتشاف التجاوزات ومراقبة العمليات المالية بفعالية أكبر.

كما أكدت نتائج المقابلة أن التحول الرقمي ساهم في تعزيز الشفافية وتسهيل تبادل المعلومات بين مختلف المصالح، إضافة إلى تحسين التنسيق بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، مما ساهم في بناء علاقة قائمة على الثقة والوضوح.

وقد انعكس ذلك إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية من حيث الدقة، الملاءمة، السرعة، وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الجبائية والمالية. وفي المقابل، تناولت المقابلات أبرز التحديات التي واجهها المركز أثناء تطبيق الرقمنة، والمتمثلة في بعض الصعوبات التقنية وضعف البنية التحتية الرقمية أحياناً، إضافة إلى الحاجة المستمرة لتكوين الموظفين وتأهيلهم لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، فضلاً عن بعض العراقيل المرتبطة بتقبل التحول الرقمي، إلا أن هذه التحديات لم تمنع من تحقيق نتائج إيجابية واضحة في مجال مكافحة التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

1.2.3.2. توضيح منهجية المقابلة

المقابلة: تعد المقابلة من أهم أدوات جمع البيانات في الدراسات الميدانية، حيث تعتمد على الاتصال المباشر بين الباحث والمبحوث بهدف الحصول على معلومات دقيقة وواقعية حول موضوع الدراسة. وتُعرف المقابلة بأنها الطريقة التي يتم من خلالها جمع المعطيات عن طريق التواصل الشخصي مع الأفراد المعنيين، من أجل الحصول على إجابات وآراء تساعد في تحليل الظاهرة محل الدراسة .

وفي إطار هذه الدراسة المتعلقة بموضوع: “ دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ”، تم الاعتماد على أسلوب المقابلة باعتباره أداة مناسبة للحصول على معلومات ميدانية دقيقة حول واقع الرقمنة داخل المركز الجوارى للضرائب بالتلازمة، ومدى مساهمتها في تحسين الأداء

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

الجبائي والمحاسبي. وقد تم إجراء مقابلتين مع مسؤولين داخل المركز، تمثلت في: مقابلة مع رئيس مصلحة التحصيل .مقابلة مع مفتش المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث .

وهدفنا هذه المقابلات إلى التعرف على واقع استخدام الأنظمة الرقمية داخل الإدارة الجبائية، ودورها في تسهيل الإجراءات الجبائية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى إبراز مدى مساهمة الرقمنة في تعزيز الرقابة والشفافية والحد من التهرب الجبائي، مع الوقوف على أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي داخل المركز.

المقابلة رقم: (01)

- موضوع المقابلة :دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي.
- المستجوب :أ. عصام.
- الوظيفة :مفتش رئيسي.
- سنوات الخبرة 9 :سنوات.
- تاريخ المقابلة 28 :أفريل 2025.
- مكان المقابلة :المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، المكتب رقم 02.
- مدة المقابلة :ساعة ونصف.

الأسئلة:

- كيف ساهمت الرقمنة داخل المركز الجبائي بالضرائب بالتلازمة في الحد من التهرب الجبائي؟
- هل أدت الأنظمة الرقمية إلى تسهيل اكتشاف التصريحات الجبائية غير الصحيحة؟
- كيف تساهم الرقابة الإلكترونية في تتبع العمليات المالية والكشف عن حالات التهرب الجبائي؟
- ما العلاقة بين توفر قواعد بيانات رقمية دقيقة والحد من التهرب الجبائي؟
- هل أدت الرقمنة إلى تحسين عملية تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الجبائية؟ وما أثر ذلك على مكافحة التهرب الجبائي؟
- إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية؟
- كيف تؤثر الرقمنة داخل المركز الجبائي بالضرائب على فعالية التحصيل الضريبي؟
- كيف تساعد الأنظمة الرقمية في مراقبة المكلفين بالضريبة والحد من أساليب التهرب الجبائي؟
- ما هي أبرز الصعوبات التي قد تؤثر على فعالية الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي؟
- ما هي اقتراحاتكم لتعزيز دور الرقمنة مستقبلاً في مكافحة التهرب الجبائي؟

المقابلة رقم: (02)

- موضوع المقابلة :مدى مساهمة الرقمنة في زيادة التحصيلات الجبائية.
- المستجوب :م. الساسي.
- الوظيفة :رئيس مصلحة التحصيل بالمركز الجوازي للضرائب - فرجوة.
- سنوات الخبرة :25 سنة.
- تاريخ المقابلة :4 ماي 2025.
- مكان المقابلة :مصلحة التحصيل - مكتب مدير المصلحة.
- مدة المقابلة :ساعتين ونصف.

الأسئلة:

- كيف ساهمت الرقمنة داخل المركز الجوازي للضرائب بالتلازمة في تحسين دقة المعلومات المحاسبية؟
- هل ساهمت الرقمنة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مقارنة بالنظام التقليدي؟
- ما مدى مساهمة الرقمنة في تقليل الأخطاء البشرية أثناء معالجة البيانات الجبائية والمحاسبية؟
- هل ساعدت الرقمنة في توفير معلومات محاسبية أكثر دقة وشفافية للإدارة الجبائية؟
- هل ساهمت الأنظمة المعلوماتية في تحسين سرعة معالجة المعلومات المحاسبية واسترجاعها؟
- هل ترون أن الرقمنة ساهمت في رفع موثوقية المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية؟
- كيف تساعد الرقمنة في تعزيز الشفافية والمصادقية في المعلومات المالية؟
- هل مكّنت الأنظمة الرقمية من الكشف السريع عن التناقضات أو الأخطاء في المعلومات المحاسبية؟
- هل أدى الاعتماد على الأنظمة الرقمية إلى تقليل استعمال الوثائق الورقية وتحسين تنظيم المعلومات المحاسبية؟

المحاسبية؟

- ما أثر الرقمنة على حماية المعلومات المحاسبية وضمان سريتها ودقتها؟
- هل ساهمت الرقمنة في تسهيل اتخاذ القرار الجبائي بالاعتماد على معلومات محاسبية دقيقة وفورية؟

2.2.3.2. عرض نتائج المقابلات

المقابلة الأولى: دور الرقمنة في تعزيز الرقابة الجبائية والحد من التهرب الجبائي

أُجريت هذه المقابلة مع رئيس مصلحة التحصيل على مستوى المركز الجوازي للضرائب بالتلازمة، وذلك بهدف التعرف على واقع الرقمنة داخل الإدارة الجبائية ومدى مساهمتها في الحد من التهرب الجبائي. وتم تقسيم نتائج المقابلة إلى مجموعة من المحاور الرئيسية التي تعكس مختلف الجوانب المرتبطة بالتحول الرقمي داخل المركز .

المحور الأول: واقع الرقمنة داخل الإدارة الجبائية

أكد رئيس مصلحة التحصيل أن الإدارة الجبائية شهدت خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال الرقمنة، حيث أصبحت الأنظمة الرقمية جزءاً أساسياً من العمل الإداري والجبائي داخل المركز. وقد تم إدخال العديد من الوسائل الإلكترونية الحديثة التي ساهمت في تحسين تسيير الملفات الجبائية وتسهيل مختلف الإجراءات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة.

وأوضح أن التحول الرقمي جاء نتيجة الحاجة إلى تطوير الإدارة الجبائية ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، خاصة في ظل تزايد حجم المعاملات المالية والجبائية، الأمر الذي فرض ضرورة الاعتماد على أنظمة معلوماتية قادرة على معالجة البيانات بسرعة ودقة أكبر مقارنة بالنظام التقليدي. كما أشار إلى أن الرقمنة ساهمت في الانتقال التدريجي من المعالجة الورقية إلى المعالجة الإلكترونية، وهو ما أدى إلى تحسين تنظيم العمل داخل المركز وتسهيل عملية حفظ المعلومات واسترجاعها، إضافة إلى تقليل الضغط الإداري الناتج عن كثرة الوثائق والمعاملات الورقية.

وبين كذلك أن الإدارة الجبائية أصبحت تعتمد بشكل متزايد على قواعد البيانات الرقمية في متابعة الملفات الجبائية، مما ساهم في تحسين عملية التنسيق بين مختلف المصالح وسهّل عملية تبادل المعلومات بصورة أكثر سرعة وفعالية.

المحور الثاني: دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي

أظهرت نتائج المقابلة أن الرقمنة لعبت دوراً مهماً في مكافحة التهرب الجبائي وتعزيز فعالية الرقابة الجبائية، حيث ساهمت الأنظمة الرقمية في تحسين قدرة الإدارة على متابعة المكلفين بالضريبة والكشف عن التجاوزات والمخالفات الجبائية .

وأكد رئيس مصلحة التحصيل أن الرقمنة مكّنت الإدارة الجبائية من تتبع مختلف المعاملات المالية والتصريحات الجبائية بصورة دقيقة ومنظمة، وذلك من خلال قواعد بيانات إلكترونية تسمح بتجميع المعلومات وربطها وتحليلها بطريقة أكثر فعالية. وقد ساعد ذلك على اكتشاف حالات التناقض أو التصريح غير الحقيقي، مما قلل من فرص التهرب الجبائي .

كما أوضح أن اعتماد التصريح الإلكتروني والدفع الإلكتروني ساهم في تسهيل الإجراءات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة، وهو ما شجع على رفع مستوى الامتثال الجبائي وتقليل التعاملات التقليدية التي كانت أحياناً تفتح المجال لبعض أشكال التلاعب أو التأخير .

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

وأشار أيضاً إلى أن الرقمنة ساعدت على تعزيز مبدأ الشفافية داخل الإدارة الجبائية، حيث أصبح من السهل تتبع العمليات والإجراءات الجبائية بصورة إلكترونية، الأمر الذي عزز الثقة بين الإدارة الجبائية والمواطن وساهم في تحسين العلاقة بين الطرفين .

وأضاف أن الأنظمة الرقمية ساهمت كذلك في تحسين عملية التحصيل الجبائي، من خلال تسهيل متابعة الديون الجبائية والمتأخرات، وإرسال التنبيهات والإشعارات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، وهو ما ساعد الإدارة على رفع فعالية التحصيل وتقليل حالات التهرب .

وبين المبحوث أن الرقابة الإلكترونية أصبحت أكثر فعالية من الرقابة التقليدية، نظراً لقدرتها على معالجة كميات كبيرة من البيانات واكتشاف الأخطاء أو التجاوزات بسرعة أكبر، إضافة إلى إمكانية حفظ المعلومات والرجوع إليها عند الحاجة .

المحور الثالث: مساهمة الرقمنة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

أكدت المقابلة أن الرقمنة كان لها أثر واضح في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية، حيث ساهمت الأنظمة الرقمية في توفير معلومات مالية ومحاسبية أكثر دقة وموثوقية. وأوضح رئيس مصلحة التحصيل أن الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية ساعد على تقليل الأخطاء الناتجة عن الإدخال اليدوي للبيانات، مما انعكس إيجاباً على جودة المعالجة المحاسبية ودقة النتائج المتحصل عليها.

كما أشار إلى أن الرقمنة ساهمت في تسريع عملية معالجة المعلومات المحاسبية واسترجاعها، حيث أصبح بإمكان الإدارة الوصول إلى البيانات المطلوبة في وقت قصير، الأمر الذي سهل عملية اتخاذ القرارات الجبائية و المالية .وبين كذلك أن الأنظمة الرقمية ساعدت على تحسين خصائص المعلومات المحاسبية من حيث:

- الدقة .
- السرعة .
- المصداقية .
- الشفافية .
- سهولة الوصول إلى المعلومات .

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

وأكد أن المعلومات المحاسبية أصبحت أكثر موثوقية نتيجة الاعتماد على المعالجة الإلكترونية التي تقلل من احتمالات التلاعب أو ضياع البيانات، إضافة إلى تحسين عملية حفظ وأرشفة الوثائق المالية بطريقة إلكترونية منظمة.

كما أشار إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تلعب دوراً مهماً في دعم الرقابة الجبائية، لأن توفر معلومات دقيقة وحديثة يساعد الإدارة على اكتشاف التجاوزات وتحليل الوضعيات الجبائية للمكلفين بصورة أفضل.

المحور الرابع: أثر الرقمنة على تحسين الأداء الإداري داخل المركز

أوضحت نتائج المقابلة أن الرقمنة ساهمت بشكل كبير في تحسين الأداء الإداري داخل المركز الجبائي للضرائب، حيث أدت إلى تسريع وتيرة العمل وتقليل الوقت المستغرق في معالجة الملفات الجبائية. وأكد رئيس مصلحة التحصيل أن الأنظمة الرقمية ساعدت على تخفيف الضغط الإداري على الموظفين، من خلال تقليل حجم الأعمال الورقية وتسهيل مختلف العمليات المتعلقة بالتسجيل والمعالجة والمتابعة. كما ساهمت الرقمنة في تحسين التواصل وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح داخل الإدارة الجبائية، وهو ما انعكس إيجاباً على مستوى التنسيق الداخلي وسرعة معالجة الملفات. وأشار أيضاً إلى أن الإدارة أصبحت قادرة على تقديم خدمات جبائية بصورة أكثر سرعة وفعالية، الأمر الذي ساهم في تحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين.

المحور الخامس: التحديات والصعوبات المرتبطة بالتحول الرقمي

رغم النتائج الإيجابية التي حققتها الرقمنة، إلا أن المقابلة أظهرت وجود مجموعة من الصعوبات والتحديات التي ما تزال تواجه الإدارة الجبائية في مجال التحول الرقمي. ومن أبرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض الأحيان، خاصة ما يتعلق بمشاكل الاتصال بالإنترنت أو الأعطال التقنية التي قد تؤثر على سير العمل داخل المركز. كما أشار رئيس مصلحة التحصيل إلى الحاجة المستمرة لتكوين الموظفين وتطوير مهاراتهم الرقمية، نظراً للتطور السريع الذي يشهده مجال التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية. وأضاف أن بعض المكلفين بالضريبة ما زالوا يفضلون الطرق التقليدية في التعامل مع الإدارة الجبائية، بسبب ضعف الثقافة الرقمية أو صعوبة استخدام بعض الخدمات الإلكترونية، وهو ما يتطلب تكثيف جهود التوعية والتحسيس بأهمية الرقمنة.

الفصل الثاني الدراسة الميدانية

وبين كذلك أن نجاح التحول الرقمي يتطلب توفير وسائل تقنية حديثة، وتحسين أنظمة الحماية الإلكترونية من أجل ضمان أمن المعلومات والبيانات الجبائية .

المحور السادس: التقييم العام لدور الرقمنة داخل الإدارة الجبائية

في ختام المقابلة، أكد رئيس مصلحة التحصيل أن الرقمنة أصبحت ضرورة أساسية لتطوير الإدارة الجبائية وتحسين أدائها، نظراً لما توفره من مزايا تتعلق بسرعة المعالجة، دقة المعلومات، تعزيز الشفافية، وتحسين فعالية الرقابة الجبائية .

كما أوضح أن الرقمنة ساهمت بشكل واضح في الحد من التهرب الجبائي من خلال تسهيل تتبع المعاملات المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة .

وأشار في الأخير إلى أن مواصلة تطوير الأنظمة الرقمية وتحسين البنية التحتية التكنولوجية، إلى جانب تكوين الموارد البشرية، يُعد من أهم العوامل التي يمكن أن تساهم مستقبلاً في تحقيق إدارة جبائية أكثر كفاءة وفعالية وشفافية.

المقابلة الثانية: أثر الرقمنة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية

أُجريت هذه المقابلة مع مفتش المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث على مستوى المركز الجواري للضرائب بالتلازمة، وذلك بهدف دراسة أثر الرقمنة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية، والتعرف على مدى مساهمة الأنظمة الرقمية في تطوير الأداء الإداري والرقابي وتحسين فعالية معالجة البيانات المالية والمحاسبية.

وقد أظهرت نتائج المقابلة أن التحول الرقمي أصبح من أهم العوامل التي ساهمت في تطوير الإدارة الجبائية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال الاعتماد على أنظمة إلكترونية حديثة تساعد على معالجة البيانات بصورة أكثر دقة وسرعة وشفافية.

المحور الأول: واقع الرقمنة داخل الإدارة الجبائية

أكد مفتش المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث أن الإدارة الجبائية شهدت خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال الرقمنة، حيث تم إدخال العديد من الأنظمة والتطبيقات الإلكترونية التي ساهمت في تحديث طرق العمل داخل الإدارة وتحسين تسيير مختلف العمليات الجبائية والمحاسبية .

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

وأوضح أن الاعتماد على الرقمنة جاء نتيجة الحاجة إلى تحسين الأداء الإداري ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، خاصة في ظل تزايد حجم البيانات المالية والمحاسبية التي تتطلب وسائل متطورة لمعالجتها وتحليلها .

كما أشار إلى أن التحول الرقمي ساهم في التقليل من الاعتماد على المعاملات الورقية، من خلال الانتقال التدريجي نحو المعالجة الإلكترونية للمعلومات، الأمر الذي ساعد على تحسين تنظيم العمل داخل الإدارة الجبائية وتسهيل عملية حفظ البيانات واسترجاعها .

وبين كذلك أن الأنظمة الرقمية ساهمت في تسهيل تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الجبائية، مما أدى إلى تحسين التنسيق الداخلي وتسريع معالجة الملفات والمعاملات الجبائية .

المحور الثاني: دور الرقمنة في تحسين دقة المعلومات المحاسبية

أظهرت نتائج المقابلة أن الرقمنة ساهمت بشكل كبير في تحسين دقة المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية، حيث أصبحت الأنظمة الإلكترونية تعتمد على المعالجة الآلية للبيانات، وهو ما قلل بدرجة كبيرة من الأخطاء الناتجة عن الإدخال اليدوي للمعلومات .

وأكد مفتش المصلحة أن الاعتماد على الأنظمة الرقمية ساعد على تسجيل المعلومات المالية والمحاسبية بطريقة منظمة ودقيقة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على جودة البيانات المحاسبية ومصادقيتها . كما أوضح أن الرقمنة ساهمت في التقليل من حالات ضياع المعلومات أو حدوث أخطاء أثناء المعالجة، نظراً لاعتماد الإدارة على قواعد بيانات إلكترونية تسمح بحفظ المعلومات بصورة آمنة ومنظمة . وأشار أيضاً إلى أن دقة المعلومات المحاسبية أصبحت عاملاً أساسياً في تحسين فعالية الرقابة الجبائية، لأن توفر بيانات دقيقة يساعد الإدارة على تحليل الوضعيات المالية للمكلفين بالضريبة بصورة أكثر فعالية .

وبين كذلك أن الأنظمة الرقمية ساعدت في تحسين عملية مطابقة المعلومات ومقارنتها، مما سهّل اكتشاف التناقضات أو الأخطاء الموجودة في التصريحات المالية والمحاسبية .

المحور الثالث: أثر الرقمنة على سرعة معالجة المعلومات المحاسبية

أكدت نتائج المقابلة أن الرقمنة ساهمت في تسريع عملية معالجة المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية، حيث أصبحت مختلف العمليات المتعلقة بإدخال البيانات وتحليلها واسترجاعها تتم في وقت قصير مقارنة بالنظام التقليدي .

الفصل الثاني الدراسة الميدانية

وأوضح مفتش المصلحة أن الأنظمة الرقمية مكّنت الإدارة من الوصول السريع إلى المعلومات المحاسبية والملفات الجبائية، وهو ما ساعد على تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتحسين فعالية العمل الإداري والرقابي .

كما أشار إلى أن الرقمنة ساهمت في تقليص الوقت المستغرق في معالجة التصريحات الجبائية والوثائق المحاسبية، إضافة إلى تسهيل عمليات المراجعة والتدقيق المالي .

وبين كذلك أن سرعة تداول المعلومات بين مختلف المصالح ساعدت على تحسين التنسيق الداخلي وتسريع معالجة الملفات، الأمر الذي انعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة .

وأكد أن توفير معلومات محاسبية آنية وحديثة يُعد من أهم المزايا التي حققتها الرقمنة داخل الإدارة الجبائية، نظراً لأهمية المعلومات السريعة في دعم الرقابة واتخاذ القرارات المناسبة .

المحور الرابع: مساهمة الرقمنة في تعزيز شفافية وموثوقية المعلومات المحاسبية

أكدت نتائج المقابلة أن الرقمنة ساهمت في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية ومصداقيتها، من خلال الاعتماد على أنظمة إلكترونية تسمح بتوثيق مختلف العمليات والمعاملات المالية بصورة دقيقة ومنظمة . وأكد مفتش المصلحة أن الأنظمة الرقمية ساعدت على تحسين إمكانية تتبع العمليات المحاسبية والرجوع إليها عند الحاجة، مما عزز من موثوقية المعلومات وسهّل عمليات المراجعة والمراقبة .

كما أشار إلى أن الرقمنة ساهمت في تقليل احتمالات التلاعب أو التغيير غير القانوني في البيانات المالية، نتيجة اعتماد الإدارة على أنظمة معلوماتية توفر قدراً أكبر من الحماية والرقابة على المعلومات . وبين أيضاً أن الشفافية التي وفرتها الرقمنة ساعدت على تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، حيث أصبح بالإمكان متابعة المعاملات والإجراءات بطريقة واضحة ومنظمة .

وأكد أن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بشكل مباشر بمدى توفر خصائص الدقة، الشفافية، والموثوقية، وهي الخصائص التي ساهمت الرقمنة في تحسينها بصورة ملحوظة .

المحور الخامس: دور الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية

من خلال المعلومات المحاسبية أكدت المقابلة أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية ساهم بشكل مباشر في تعزيز فعالية الرقابة الجبائية، حيث أصبحت الإدارة تعتمد على بيانات دقيقة وحديثة في مراقبة الوضعيات المالية للمكلفين بالضريبة .

وأوضح مفتش المصلحة أن الأنظمة الرقمية ساعدت على تحليل المعلومات المحاسبية بصورة أكثر فعالية، مما مكّن الإدارة من اكتشاف التناقضات أو التصريحات غير الصحيحة بسهولة أكبر .

كما أشار إلى أن الرقمنة ساعدت على تتبع العمليات المالية والمحاسبية بصورة مستمرة، وهو ما ساهم في تحسين عملية المراقبة والكشف عن بعض حالات التهرب الجبائي.

وبين كذلك أن توفر معلومات محاسبية دقيقة ومتكاملة ساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ قرارات أكثر فعالية فيما يتعلق بالفحص والتحقيق الجبائي .

وأكد أيضاً أن الربط الإلكتروني بين المعلومات المحاسبية والبيانات الجبائية ساهم في تحسين فعالية الرقابة وتقليل فرص التلاعب أو إخفاء المعلومات المالية .

المحور السادس: أثر الرقمنة على حفظ وأرشفة المعلومات المحاسبية

أظهرت نتائج المقابلة أن الرقمنة ساهمت بشكل كبير في تحسين عملية حفظ وأرشفة المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية .

وأوضح مفتش المصلحة أن الأنظمة الرقمية مكّنت الإدارة من حفظ البيانات والوثائق المالية بصورة إلكترونية منظمة، مما ساعد على تسهيل استرجاع المعلومات عند الحاجة وتقليل مخاطر ضياع الوثائق الورقية .

كما أشار إلى أن الأرشفة الإلكترونية ساهمت في تحسين تنظيم العمل الإداري وتسهيل عمليات المراجعة والتدقيق، إضافة إلى توفير مساحة أكبر وتقليل الاعتماد على التخزين الورقي التقليدي .

وبين أيضاً أن حفظ المعلومات إلكترونياً يساعد على ضمان استمرارية المعلومات وإمكانية الرجوع إليها في أي وقت، وهو ما يعزز من جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها .

المحور السابع: التحديات والصعوبات المرتبطة بالرقمنة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية

رغم النتائج الإيجابية التي حققتها الرقمنة، إلا أن المقابلة أظهرت وجود مجموعة من التحديات التي ما تزال تواجه الإدارة الجبائية في مجال التحول الرقمي. ومن أبرز هذه التحديات :

- بعض المشاكل التقنية المرتبطة بالأنظمة المعلوماتية .
- ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الأحيان .
- الحاجة المستمرة إلى تحديث البرامج والأنظمة الإلكترونية .
- نقص التكوين المتخصص لبعض الموظفين في مجال استخدام التكنولوجيا الرقمية .

كما أشار مفتش المصلحة إلى أن بعض المستخدمين ما زالوا يواجهون صعوبات في التعامل مع الأنظمة الرقمية بسبب ضعف الثقافة الرقمية أو تعود على الطرق التقليدية .

وأكد كذلك أن حماية المعلومات المحاسبية والبيانات الجبائية تمثل من أهم التحديات المرتبطة بالرقمنة، مما يتطلب تعزيز أنظمة الأمن والحماية الإلكترونية .

المحور الثامن: التقييم العام لأثر الرقمنة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

ختام أكد مفتش المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث أن الرقمنة ساهمت بصورة واضحة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية، من خلال توفير معلومات أكثر دقة وسرعة وشفافية وموثوقية .

كما أوضح أن الأنظمة الرقمية ساعدت على تطوير الأداء الإداري والرقابي وتحسين فعالية معالجة البيانات المالية والمحاسبية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على جودة العمل داخل الإدارة الجبائية . وأشار في الأخير إلى أن مواصلة تطوير الرقمنة وتحديث الأنظمة المعلوماتية، إلى جانب تكوين الموارد البشرية وتحسين البنية التحتية التكنولوجية، يُعد من أهم العوامل التي يمكن أن تساهم مستقبلاً في تحقيق إدارة جبائية أكثر كفاءة وفعالية تعتمد على معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة.

خلاصة الفصل

وفي ختام هذا الفصل التطبيقي، يتضح أن الرقمنة أصبحت تمثل ركيزة أساسية في تطوير الإدارة الجبائية وتحسين أدائها، من خلال اعتماد أنظمة معلوماتية حديثة ساهمت في تسهيل الإجراءات الجبائية، وتسريع معالجة البيانات، وتعزيز فعالية الرقابة الجبائية. كما بينت الدراسة الميدانية بالمركز الجواري للضرائب بالتلازمة أن التحول الرقمي ساهم بصورة ملموسة في الحد من التهرب الجبائي، عبر تحسين آليات المتابعة والكشف عن التجاوزات، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتقوية العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

وقد أظهرت نتائج المقابلات أن الرقمنة كان لها أثر إيجابي واضح في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال توفير معلومات أكثر دقة وموثوقية وسرعة، وتقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية، مع تسهيل حفظ واسترجاع البيانات المحاسبية والجبائية. كما ساهمت الأنظمة الرقمية في دعم عملية اتخاذ القرار الجبائي وتحسين التنسيق بين مختلف المصالح داخل الإدارة.

ورغم النتائج الإيجابية المحققة، إلا أن الدراسة أبرزت وجود بعض التحديات المرتبطة بضعف البنية التحتية الرقمية، والحاجة المستمرة إلى التكوين والتأهيل، إضافة إلى بعض الصعوبات التقنية والثقافية المرتبطة بالتحول الرقمي. غير أن هذه التحديات لا تقلل من أهمية الرقمنة، بل تؤكد ضرورة مواصلة تطوير الأنظمة المعلوماتية وتعزيز الاستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجية، بما يضمن تحقيق إدارة جبائية أكثر كفاءة وشفافية وفعالية في المستقبل.

خاتمة

في ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة المتعلقة بتحليل دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، يتبين أن التحول الرقمي داخل الإدارة الجبائية لم يعد مجرد خيار تقني، بل أصبح ضرورة تنظيمية وإدارية أساسية لإعادة هيكلة أساليب العمل وتحديثها. وقد أظهرت المعالجة النظرية والميدانية أن اعتماد الأنظمة الرقمية يسهم بفعالية في تعزيز آليات الرقابة الجبائية من جهة، والارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، من خلال ما توفره من دقة في البيانات، وسرعة في معالجتها، وسهولة في تبادلها بين مختلف الهياكل الإدارية.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الآتي:

- أن الرقمنة أصبحت عنصرًا أساسيًا في تحديث وتطوير الإدارة الجبائية، حيث ساهمت بشكل واضح في تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليص الاعتماد على المعاملات الورقية، مما أدى إلى تحسين تنظيم العمل وتسريع معالجة الملفات الجبائية. كما بينت النتائج أن اعتماد الأنظمة الرقمية مكّن من تحسين تدفق المعلومات بين مختلف المصالح، وهو ما انعكس إيجابًا على فعالية التنسيق الداخلي وجودة الخدمة الجبائية.
- تبين أن الرقمنة ساهمت بشكل فعال في تعزيز الرقابة الجبائية من خلال تمكين الإدارة من تتبع العمليات المالية بشكل أدق، وربط البيانات وتحليلها بطريقة تسمح باكتشاف التناقضات في التصريحات الجبائية. كما ساعدت أدوات التصريح والدفع الإلكتروني على رفع مستوى الامتثال الجبائي وتقليل فرص التلاعب والتأخير، إلى جانب تعزيز الشفافية في التعاملات الجبائية.
- أكدت النتائج أن الرقمنة ساهمت في تحسين دقة وموثوقية البيانات المحاسبية من خلال تقليل الأخطاء البشرية الناتجة عن الإدخال اليدوي، وتسريع عمليات المعالجة والاسترجاع. كما أصبحت المعلومات أكثر قابلية للاعتماد عليها في اتخاذ القرار، بفضل ما توفره الأنظمة الرقمية من تحديث مستمر للبيانات وإمكانية الوصول إليها في الوقت المناسب.
- كما بينت الدراسة أن الرقمنة ساهمت في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية، خاصة من حيث الدقة، السرعة، الشفافية، وسهولة الأرشفة والحفظ الإلكتروني، مما عزز من جودة النظام المعلوماتي داخل الإدارة الجبائية.

- كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من التحديات التي لا تزال تؤثر على فعالية التحول الرقمي، من بينها ضعف البنية التحتية التقنية في بعض الحالات، والحاجة المستمرة إلى تكوين وتأهيل الموارد البشرية، إضافة إلى بعض الصعوبات المرتبطة بالتكيف مع الأنظمة الرقمية الحديثة.

اختبار صحة الفرضيات:

- **إثبات صحة الفرضية الأولى:** حيث بينت نتائج المقابلات أن الرقمنة ساهمت في تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليص المعالجة الورقية، وتسريع معالجة الملفات والتصريحات الجبائية، مما انعكس إيجاباً على أداء الإدارة الجبائية وتحسين سير العمل داخل المركز.

- **إثبات صحة الفرضية الثانية:** إذ أظهرت النتائج أن الأنظمة الرقمية وقواعد البيانات الإلكترونية ساعدت على تتبع العمليات المالية بدقة، والكشف عن التناقضات والتصريحات غير الصحيحة، مما عزز فعالية الرقابة الجبائية وساهم في الحد من التهرب الجبائي.

- **إثبات صحة الفرضية الثالثة:** حيث بينت نتائج المقابلات أن الرقمنة ساهمت في تقليل الأخطاء البشرية، وتحسين دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية، وتسريع عملية معالجتها واسترجاعها، مما جعل المعلومات أكثر جودة واعتمادية في اتخاذ القرار الجبائي.

- **إثبات صحة الفرضية الرابعة:** حيث أكدت النتائج أن اعتماد أنظمة مثل التصريح الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، وقواعد البيانات الرقمية، ساهم في تحسين التسيير الجبائي، وتعزيز الرقابة، ورفع شفافية العمليات، مما أدى إلى تقليص التهرب الجبائي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بشكل واضح.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة تم اقتراح التوصيات الآتية:

- ضرورة مواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية داخل الإدارة الجبائية من خلال تحسين شبكات الاتصال وتوفير تجهيزات معلوماتية حديثة (حواسيب، خوادم، وبرمجيات متطورة)، بما يضمن استمرارية العمل الرقمي بكفاءة ويقلل من الأعطال التقنية.

- تعزيز تكوين وتأهيل الموارد البشرية داخل الإدارة الجبائية عبر دورات تدريبية منتظمة في استخدام الأنظمة الرقمية (مثل أنظمة التسيير الجبائي SGF والبوابات الإلكترونية)، بما يرفع من كفاءة الموظفين ويمكنهم من مواكبة التطورات التكنولوجية.
- العمل على توسيع التكامل بين مختلف المصالح الجبائية والمؤسسات العمومية الأخرى من خلال إنشاء قواعد بيانات مشتركة ومتربطة، بما يسمح بتبادل فوري ودقيق للمعلومات ويساهم في الحد من التهرب الجبائي.
- تشجيع المكلفين بالضريبة على اعتماد الخدمات الرقمية عبر تبسيط الإجراءات الإلكترونية وتكثيف حملات التوعية والتحسيس بأهمية الرقمنة، مما يساهم في تحسين مستوى الامتثال الجبائي وتقليل التعاملات الورقية.
- تعزيز أنظمة الأمن السيبراني وحماية البيانات الجبائية والمحاسبية من خلال اعتماد حلول تقنية متطورة وتحديثها باستمرار، لضمان سرية المعلومات وتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية.
- العمل على تحسين وتطوير الأنظمة والتطبيقات الرقمية بشكل مستمر، بما يتماشى مع احتياجات الإدارة الجبائية وتزايد حجم البيانات، لضمان فعالية أكبر في المعالجة والتحليل.
- ضرورة ترسيخ التحول الرقمي كخيار استراتيجي شامل داخل الإدارة الجبائية وليس مجرد تحديث تقني، من خلال دعم الإرادة المؤسسية وتعميم الرقمنة على جميع المستويات، بما يعزز الشفافية ويرفع من فعالية الرقابة ويحد من التهرب الجبائي ويحسن جودة المعلومات المحاسبية.

آفاق الدراسة

- يمكن اقتراح مجموعة من الآفاق البحثية التي من شأنها تعميق دراسة هذا الموضوع مستقبلاً وتوسيع مجالاته، وذلك من خلال:
- دراسة أثر التحول الرقمي على فعالية النظام الجبائي في الجزائر مع إجراء مقارنات بين الإدارات الجبائية المختلفة.
 - تحليل جاهزية الموارد البشرية داخل الإدارة الجبائية للتكيف مع متطلبات الرقمنة ودورها في نجاح هذا التحول.

- تقييم فعالية الأنظمة الرقمية الجبائية (مثل SGF والبوابات الإلكترونية) في تحسين التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي.
- دراسة العلاقة بين الرقمنة الجبائية ومكافحة الفساد الإداري والمالي داخل الإدارة الجبائية.
- بحث أثر التكامل بين الأنظمة الجبائية والأنظمة المحاسبية في تحسين جودة المعلومات وتعزيز الرقابة.
- إجراء دراسات مقارنة بين التجربة الجزائرية وتجارب دول أخرى في مجال الرقمنة الجبائية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: النصوص القانونية والتشريعية

1. ق. ض. م. ر. م، المادة 01.
2. ق. ض. م. ر. م، المادة 02-303.
3. المادة 135، قانون المالية 1991، الجريدة الرسمية، العدد 57.

ثانياً: المراجع باللغة العربية (كتب، مقالات، ومذكرات)

1. أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2012.
2. أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة المجلد 05 العدد 02، الجزائر 2019.
3. أحمد الكبيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
4. إخلاص نمر عبد الرزاق الخرايشه، "جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات"، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية JASPSS، الإصدار رقم 33، 2024.
5. أكلي نعيمة، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28 و 29 أكتوبر 2015.
6. إيمان لعماري، دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل الرقابة الداخلية. أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، 2016/2017.
7. أيمن ابن الشنطي، أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 01، 2013.
8. بن الشيخ لطفي، متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2023.
9. بن شني، أحمد، دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية (دراسة ميدانية)، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، الجزائر، 2023/2024.

10. بن عواق العربي، أهمية معايير المحاسبة الدولية في التعزيز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها في الكشف المالية - قراءة تحليلية لبعض المعايير، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، جوان 2024.
11. بن عيسى، شيماء، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2022/2021.
12. بن فرج زوينة، "المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرحات عباس سطيف، 2014.
13. بن قطيب علي، وقاسمي السعيد. التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات وأثره على جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية بولاية تيارت، مجلة الباحث، المجلد 16، العدد 16.
14. بوزيان فيصل، محمود عمر محي الدين، عصرنه الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 21، العدد 1، 2021.
15. حميد بوزيدة (وعلي حميدوش)، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة: دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، 2020.
16. خالد الخطيب، أحمد زهير شامية، أساسيات المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2007.
17. خليفاتي جمال، جودة المعلومات المحاسبة - بين اختلاف قدرات الأنظمة المحاسبية وتعدد احتياجات المستعملين - جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 29، العدد 1.
18. درة عبد الباري وآخرون، الإدارة الحديثة المفاهيم والعمليات، جامعة الإسراء، عمان الأردن، 1994.
19. رزوق، لؤي عبد الكريم، وقصيصة، ميلود، دور التحول الرقمي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. دراسة ميدانية باستخدام SPSS ، 2025، مذكرة ماستر، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2025/2024.
20. ركي أحسن، عماري سمير، واقع وآفاق عصرنه الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020.

21. ريمي ريفيل، الثورة الرقمية، ثورة ثقافية؟، ترجمة سعيد مبخوت، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018.
22. سميرة بوعكاز، "مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي"، دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة بسكرة، 2015/2014.
23. صفوت عبد السلام عوض الله، "الاقتصاد السري"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
24. صليحة حدوش، أثر رقمنة الإدارة المحلية في تحقيق الرضا لدى المواطن في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، البلدية: جامعة علي لونيس، كلية الحقوق والعلوم السياسية (2008-2021).
25. طلال محمد الجاوي، فؤاد عبد المحسن الجبوري، نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الاستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
26. عائشة بوشيخي، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية، الجزائر، 2018.
27. عائشة سلمى كيحلي، راضية كروش، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية".
28. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2011.
29. عامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4، 2018.
30. فاطمة الزهراء سعادة، خيرة مسعودي، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري دراسات تاريخية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في الأغواط الجزائر، العدد الثامن، 2018.
31. قنص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021.
32. كلثوم عطاب، مكي الدراجي، رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة أنموذجا، مجلة المجتهد القضائي، العدد 02، أكتوبر 2021.

33. لزرق لابد، الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
34. محمد سليم وهبه، التهرب الضريبي - واقع وتوصيات، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (صنعا، الجمهورية اليمنية - 26 - 27 تموز/يوليو 2010).
35. محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد، أثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الضغين، السودان، العدد 20، 2019.
36. مذكور مليكة، التحديات الأخلاقية للرقمنة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، 2022.
37. مركمال علي، عصرنة الإدارة في الجزائر، مجلة آفاق العلوم، العدد 04، سنة 2021.
38. موزي بنت مشرف بن صبر البقعاوي، دور الإدارة الرقمية في تفعيل الاتصال الإداري لدى الإداريات في المرحلة الثانوية بمدينة حائل، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 24، أكتوبر 2019.
39. نادية عبد الجبار محمد الشريدة، عمار عصام عبد الرحمن السامراشي، دور استخدام تقنية الأنظمة المحاسبية في كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين، 2021.
40. ناصر محمد علي الهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات - دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
41. ناصر مراد، الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
42. ناصر مراد، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
43. ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011.
44. نصيرة بوبعاية، شهرزاد الوافي، تحليل البيانات الضخمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق دراسة حالة شركة Price waterhouse Coopers، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09 العدد 03 سبتمبر 2021.

45. ورحلة سعيدة، الإدارة الالكترونية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.
46. يسرى مهدي حسن السامرائي، زهرة خضيره عباس العبيدي، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد لجامعة الأنبار، العراق، المجلد 04، العدد 09، 2012.

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Abderrahmane Raouya, "Séminaire sur le système d'information, vers une administration électronique", bulletin d'information de la direction Générale des impôts, N 73, 2014.
2. Ahmed Yamen, Ali Coskun & Hounaida Mersni (2023) Digitalization and tax evasion: the moderation effect of corruption, Economic Research–Ekonomiska Istraživanja, 36:2, 2142634, DOI: 10.1080/1331677X.2022.2142634.
3. Kiayias, A., Russell, A., David, B., & Oliynykov, R. (2017). Ouroboros: A Provably Secure Proof-of-Stake Blockchain Protocol. In Advances in Cryptology – CRYPTO 2017 (Lecture Notes in Computer Science, Springer vol. 10401), Springer.
4. Kitsios, Emmanouil, João Tovar Jalles, and Geneviève Verdier. Tax Evasion from Cross-Border Fraud: Does Digitalization Make a Difference? IMF Working Paper No. WP/20/245. Washington, DC: International Monetary Fund, 2020. Accessed May 31, 2026.
<https://www.imf.org/-/media/files/publications/wp/2020/english/wpiea2020245-print-pdf.pdf>.
5. M. Zikara, "Le lancement du nouveau système d'information de la direction Générale des impôts (Jibaya'tic)", bulletin d'information de la direction générale des impôts, N-85, ministre des finances, Algérie, 2017.
6. Nangih. E, Nkemakola, D, An empirical review of the determinants of tax evasion in Nigeria: Emphasis on the informal sector operators in Port –Harcourt Metropolis. Journal of Accounting and Financial Management, International Institute of Academic Research and Development, 4(3), 2018.
7. Nwocha M. E, Tax evasion law in Nigeria, Journal of Problems of Legality, Yaroslav Mudryi national law university, 2017.

8. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). Tax Administration 3.0: The Digital Transformation of Tax Administration. OECD Publishing, Paris.
9. Organization of Economic Cooperation and Development—OECD (2017) Glossary of Tax Terms, <http://www.oecd.org/ctp/glossaryoftaxterms.htm>.
10. Zaklan, G., Westerhoff, F., & Stauffer, D. (2009). Analysing tax evasion dynamics via the Ising model. Journal of Economic Interaction and Coordination, 4(1), 1–14.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. موقع جامعة أم القرى، السعودية <https://uqu.edu.sa>، "وحدة الجودة. مفاهيم أساسية"، قسم الكتاب والسنة، 17/08/2020.
2. موقع Scrive للتحويل الرقمي <https://www.scrive.com/de/digitale-transformation> :

